

اتفاقية السلام الشامل في السودان: ما وراء الأزمة

I. نظرة عامة

عرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان على حزب المؤتمر الوطني بطاقة انتخابية مشتركة في مقابل التطبيق الكامل لاتفاقية السلام الشامل بدءاً بأبيي. وحالياً تميل كفة الموقف لصالح مؤيدي جدول أعمال وطني. ولكن المؤتمر الوطني الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان والمتوقع عقده في شهر أيار/مايو فسيشكل مناسبة مهمة للتوفيق بين الرؤى المتنافسة ولإضفاء الشفافية على عمليات اتخاذ القرارات كما سيكون فرصة مشوبة بالخطر للقادة الذين يواجهون مطالب من دوائر عدة بما فيها جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي.

ثالثاً، يُلاحظ عدم التزام الجهات الضامنة الدولية والأمم المتحدة دعم اتفاقية السلام الشامل بسبب الانشغال بدارفور من جهة وبسبب غياب التوافق حول التدابير المستقبلية من جهة أخرى. وفي خلال أزمة 2007، أبدت هذه الفعاليات قلقها حيال تأثير الاتفاقية المحتمل في محاولات البت في قضية دارفور. وحيث خلصت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أنه لا يسعها الاعتماد على الجهات الضامنة، بدأت تحشد قواتها العسكرية التي يعتبرها عدد من الأعضاء نقطة قوتها العملية الوحيدة للضغط على حزب المؤتمر الوطني كما لعقد تحالفات مع مجموعات مهمشة وفصائل ثورية في داخل دارفور، وكوردوفان والشرق وأقصى الشمال.

يعتبر كلا الطرفين أن العودة إلى الحرب لا تصب في مصلحتهما وأنه لخيرهما العمل معاً. ولكن التخزين بينهما عظيم ويطلب كل منهما بالتعاون بحسب شروطه. فإذا أريد للسلام أن يدوم، فيجب عليهما تكريس جهودهما مجدداً لاتفاقية السلام الشامل وتوسيع الدعم الوطني لها. ويتعين تالياً المسارعة إلى اتخاذ التدابير التالية:

□ يتعين على حزب المؤتمر الوطني أن يوكل مهمة تدبير هذا الملف إلى فريق العمل الذي نجح في التفاوض على اتفاقية السلام الشامل، لأن في هذا أفضل فرصة لإعادة إحياء السيناريو المربح الذي أدى إلى التوقيع على الاتفاقية. ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها دليل نية حسنة وإعادة التزم بتطبيق الاتفاقية.

□ يتعين على الحركة الشعبية لتحرير السودان استغلال فرصة انعقاد المؤتمر الوطني في أيار/مايو لمعالجة الخلافات الداخلية، واعتماد إستراتيجية واضحة بشأن تطبيق اتفاقية السلام الشامل وبناء آليات شفافة لاتخاذ القرارات.

□ يتعين على الجهات الدولية الضامنة لاتفاقية السلام الشامل والدول الشريكة أن تعقد مؤتمراً ضمن إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو منتدى شركاء الهيئة لتطوير إستراتيجية متناسقة حول تطبيق اتفاقية السلام الشامل تراعي العلاقة بدارفور.

يوم 11 تشرين الأول/أكتوبر 2007، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية لأن حزب المؤتمر الوطني يُمسك عن تطبيق جوانب مهمة من اتفاقية السلام الشامل لعام 2005 والتي وضعت حداً لنزاع امتد أجيالاً ودار في الأصل بين الشمال والجنوب. وبعد أشهر من اجتماعات رفيعة المستوى، ومواقف سياسية وخطابات عنيفة للهجة، وافقت الأطراف المتناحرة على اتخاذ سلسلة تدابير والابتعاد عن شفير الهاوية. انضمت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الحكومة وترتب عن ذلك إعادة هيكلة صفوف هذه الأخيرة في تاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2007. وصفت السماء وتبددت غيوم أزمة فورية فيما استمرت المشاكل الكامنة وتنامى خطر اندلاع مواجهات جديدة في منطقة أبيي. فإذا أريد للسلام أن يدوم، يجب على الطرفين الالتزام مجدداً بتطبيق كامل لاتفاقية السلام الشامل ويجب على الأسرة الدولية أن تعود إلى الالتزام مجدداً بدعم صفقة سلام هشة والاعتراف بأن تطبيق اتفاقية السلام الشامل من شأنه أن يوجد أفضل بيئة لإحلال السلام في دارفور وأبعد منه.

يُسجل تقدّم في معظم المواضيع ولكن الضمانات بشأن تطبيق جداول العمل الجديدة المحددة في شهر كانون الثاني/ديسمبر لا تزال قليلة. وبينما يستعد الطرفان للانتخابات الوطنية المزمع عقدها عام 2009 ولاستفتاء استقلال الجنوب عام 2011، يُتابعان التباحث في اتفاق "شراكة" على الرغم من اصطدام اتفاقية السلام الشامل بمخاطر ثلاثة. أولاً، لم يتوان من يعتبر صفقة السلام والانتخابات تهديداً لسلطانة عن السيطرة على حزب المؤتمر الوطني سيما منذ وفاة جون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان في تموز/يوليو 2005. وبعد تهميش نائب الرئيس علي عثمان طه الذيفاوض على السلام مع قرنق على أمل أن تشكل شراكة انتخابية مع الثوار السابقين ضماناً لتحقيق حزب المؤتمر الوطني فوزاً ديمقراطياً، سعى النظام إلى حماية سيطرته على الدولة وعلى الاقتصاد وإلى تأجيل الانتخابات. ولا زال حزب المؤتمر الوطني يسعى إلى شراكة تُضعف الحركة الشعبية لتحرير السودان، أي الحركة المنافسة الوطنية، وتجعل منها شريكاً مستضعفاً وجنوبياً صرف.

ثانياً، لا تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان منقسمة على ذاتها بشأن الأولويات. ويُسجل الاختلاف الأول بين الذين يؤيدون إستراتيجية تضع الجنوب في المرتبة الأولى وتركز على استفتاء العالم 2011، والذين يدعون رؤياً قرنق لسودان جديد ويسعون إلى أداء دور سياسي على الساحة الوطنية بما في ذلك من خلال مواجهة مفتوحة مع حزب المؤتمر الوطني. ويسعى هذا الأخير إلى تغيير حكم البلاد وإلى معالجة شكوى المناطق المهمشة الخاضعة لسيطرته. فلقد نالت المواجهات من اتفاقية السلام الشامل وأضعفتها كما نسفت موقع الحركة في مقابل حزب المؤتمر الوطني.

أ. تشخيص الأزمة

مع فوات موعد تطبيق اتفاقية السلام الشامل وتدهور العلاقات مع حزب المؤتمر الوطني بعيد وفاة جون قرنق في تموز/يوليو 2005، حولت الحركة الشعبية لتحرير السودان اهتمامها عن المسائل الوطنية وركزت على تطبيق الاتفاقية في الجنوب فاستعدت عدداً من أعضائها¹. ونجمت الخيبة عن عدم إحراز أي تقدم بشأن مشكلة أبيي² والفشل في إعادة نشر الجيش في مناطق إنتاج النفط ورفض البشير النظر في إعادة هيكلة الحكومة نزولاً عند مطلب تقدمت به الحركة الشعبية لتحرير السودان مطلع العام³. وكان المعسكر المؤيد للسودان الجديد في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان يُطالب منذ فترة باتخاذ تدابير أكثر صرامة بحق حزب المؤتمر الوطني نتيجة انتهاكه الأحكام الوطنية التي لم تكن بالضرورة من أولويات قوميي الحزب الجنوبيين. وبدأت المواقف تتبلور عندما اتضح أنّ حزب المؤتمر الوطني يعرقل أيضاً تطبيق الأحكام الضرورية لاستفتاء العام 2011 حول استقلال الجنوب، مثل الإحصاء، ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، أبيي وانسحاب القوات السودانية المسلحة.

وبينما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تُعدّ لائحة الشكاوى بنواقص التطبيق، كان حزب المؤتمر الوطني يُغذي الانقسامات في صفوف الحركة مؤكداً على تطبيق ما نسبته 90% من اتفاقية السلام الشامل. واستمرت المفاوضات في داخل الرئاسة وبين قادة كلا الطرفين طوال فصل الصيف ولم يُحرز سوى القليل من التقدم بشأن المواضيع المحورية. وبتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر، خرج اجتماع مكتب الحركة الشعبية لتحرير السودان السياسي الانتقالي المنعقد في جوبا⁴ ببيان صرح فيه عن تعليق الحركة مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية⁵ وأوعز إلى المستشارين السياسيين، والوزراء، ووزراء الدولة "بالاعتكاف إلى حين تحقيق

□ يجب إعادة إحياء مفوضية الرصد والتقييم لتدقق في الآليات وتعقد اجتماعات منتظمة على مستوى البعثات. هذا ويجب على رئيس المفوضية الجديد أن يُشجّع الأعضاء الدوليين على دعم عمل المفوضية وتوحيد مواقفهم بشأن المواضيع قيد التباحث في مجموعات العمل. وإذا استحال على البعثات الدبلوماسية الأساسية في الخرطوم أن تكون أكثر فعالية، فعليها أن توجد مفوضية ظل، تكون لها حرية إعداد التقارير من دون الاصطدام بضوابط الأطراف.

□ يتعين على بعثة الأمم المتحدة إلى السودان أن تزيد مراقبة بؤر التوتر في أبيي وعلى طول الحدود بين الشمال والجنوب والتفاوض مع الأطراف لإقامة منطقة منزوعة السلاح يمكن فيها لقوات البعثة أن تنتشر لترصد حركات القوات وتساعد على تفادي تصعد المناوشات المحلية. وكان حزب المؤتمر الوطني قد عمد متعمداً إلى قطع الطريق المؤدي إلى شمال أبيي أمام بعثة الأمم المتحدة إلى السودان مما يشكل انتهاكاً لولاية البعثة وهو ما يجب معالجته. ويتعين على الأمين العام أن يطلب من البعثة إرسال تقارير شهرية إلى مجلس الأمن مع التشديد على تطبيق أبرز محاور اتفاقية السلام الشامل مثل أبيي، إعادة نشر القوات المسلحة، الإحصاء، الاستعداد لعقد الانتخابات، الإدارة المالية وشفافية عائدات النفط. كما يجب إعداد تقارير شهرية باستنتاجات مفوضية الرصد والتقييم وإحالتها إلى مجلس الأمن.

□ يتعين على الأسرة الدولية أن تعمل بدأ بيد مع حكومة الوحدة الوطنية لوضع خطط طوارئ في ما يخص الإحصاء (خصوصاً في دارفور) ولمعالجة التلؤك في إعداد انتخابات العام 2009.

والأهمّ أنّه لا يجب على السياسات الدولية أن تظلّ منقسمة بين اتفاقية السلام الشامل ودارفور. فزاعات السودان العديدة المتفجرة إنما هي امتداد لمجموعة واحدة من المشاكل الوطنية ويتعين تالياً التعاطي معها من هذا المنطلق.

II. حسابات حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان

شارف التوتر بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على الانفجار في مراحل عدة من العام 2007. فاستهل العام على وقع تبادل نائب الرئيس الأول سالفا كير والرئيس عمر البشير اتهامات غاضبة في احتفالات شهر كانون الثاني/يناير في الذكرى الثانية لاتفاقية السلام الشامل. فاتهم كير حزب المؤتمر الوطني بعرقلة عملية التطبيق ومتابعة تسليح الميليشيات في الجنوب. وأتى ردّ حزب المؤتمر الوطني بتوجيه اتهامات خطيرة بالفساد للحركة الشعبية لتحرير السودان.

¹ قرابة منتصف العام 2006، غادر السودان كل من عبد العزيز الحلو ونيل دينغ نبال من الحركة الشعبية لتحرير السودان وذلك بعد أن ضاقا ذرعاً بسياسات الحزب وشذ الحبل الداخلي. وعاد عبد العزيز في كانون الأول/ديسمبر 2007 (مراجعة أدناه)؛ ويُمكن أن يلحق به نبال قريباً. هذا وتوجه ياسر عرمان، أحد أبرز مسؤولي الحركة الشمالية في الخرطوم إلى الولايات المتحدة حيث أمضى أشهراً عدة عام 2007.

² مراجعة الورقة الموجزة رقم 47، السودان: إخراج أبيي من نفق الأزمات، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

³ أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان تغيير محفظات بعض الوزارات. ورأى البشير أن تتوقف عملية التغيير إلى حين يُبدي حزب المؤتمر الوطني استعداداً للقيام بالمثل مع وزرائه. Crisis Group interviews، مسؤول رفيع المستوى من الحركة الشعبية لتحرير السودان، آذار/مارس 2007.

⁴ وسُجّل غياب لافت لوزير الخارجية لام آكول، الذي اتهم بتقريبه من حزب المؤتمر الوطني وعدم مناصرته كفاية جدول أعمال الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ وظنّ الكثيرون أنّ الغاية من الاجتماع كانت التداول في إمكانية صرفه من منصبه.

⁵ أما الأسباب المبيّنة فكانت التباحث في الامتناع الصارخ عن تطبيق اتفاقية السلام الشامل، كما في غيرها من "التدابير المناهضة لاتفاقية السلام الشامل والدستور الوطني الانتقالي"؛ "قرارات حول مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى جانب حزب المؤتمر الوطني وتطبيق اتفاقية السلام الشامل"، المكتب السياسي الانتقالي للحركة الشعبية لتحرير السودان، الاجتماع رقم 2007/2، جوبا 4-11 تشرين الأول/أكتوبر 2007. جرى التفاوض على اتفاقية السلام الشامل بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وترسخت بالتالي مبادئها في نصّ الدستور الانتقالي الذي وافقت عليه اللجنة الوطنية للمراجعة الدستورية الأكثر شمولية.

عثمان طه، أحد "آباء" اتفاقية السلام الشامل للتعليق على موقف حزب المؤتمر الوطني. وفي إشارة حزب المؤتمر الوطني إلى زيارة وفد رفيع المستوى يضم باغان أموم إلى الولايات المتحدة في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ووجود روجر ونتر المسؤول الحكومي الأمريكي السابق في جوبا، ما يلمح إلى أنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان تتلقى التعليمات من واشنطن¹⁰.

وبدأ الفريقان بعرض العضلات العسكري فنشرا الجنود على طول الحدود سيمًا حول منطقة الرنك عند النيل الأعلى. ودعا البشير إلى إعادة فتح معسكرات تدريب قوات الدفاع الشعبية ووجه نداءً إلى "ميليشيا المجاهدين فطلب إليها أن تستعد لجميع الاحتمالات"¹¹. وكان الكثيرون يتسألون إذا كانت الأزمة تُنذر بوقوع حرب جديدة. وفي حين لم يكن التصعيد للحرب يصبّ في مصلحة أي من الطرفين، إلا أنّهما كانا يخشيان أن تنداعى حادثة مفتعلة إلى دوامة عنف تخرج عن السيطرة. ولم يشأ أي من الطرفين أن يُخاطر بإدانة دوليّة تحملّه مسؤولية إحباط اتفاقية السلام الشامل ولكن أراد كلّ منهما العودة إلى طاولة حكومة وحدة وطنيّة ولكن بشروطه الخاصة.

في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر، رشح اختراق حول غالبية المواضيع ما عدا أبيي. وحيث أراد سالفًا كبير أن يجسّ نبض خياراته، توجه إلى الولايات المتحدة في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر بصحبة وفد رفيع المستوى من الحركة الشعبية لتحرير السودان ولاقي تشجيع الرئيس جورج بوش على إيجاد حل يُبعد شبح الحرب¹². وبتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان عن التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق حول جميع المواضيع الأساسية ما عدا أبيي. وأمكن الطرفان الابتعاد عن شفير الهاوية ولكن في حين هلك قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان مرحبين باتفاق كانون الأول/ديسمبر، يُرجّح أن تستمر المعوقات الأساسية أمام تطبيق اتفاقية السلام الشامل وهو من أولويّات حزب المؤتمر الوطني لضمان بقاء النظام وأمام طبيعة الشراكة الحساسة والقسرية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان.

باستثناء أبيي، سجّل تقدّم ملموس رغم استمرار الارتياب. ومن التطوّرات الإيجابية، أنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان اختارت أن تعالج صراحةً مواضيع بقاء حزب المؤتمر الوطني والشراكة¹³. وبحسب مسؤول رفيع المستوى في الحركة الشعبية

تقدّم ملموس في معالجة الشجون المطروحة⁶. كما حدد تاريخ التاسع من كانون الثاني/يناير 2008، الذكرى الثالثة لاتفاقية السلام الشامل، موعداً أخيراً لتحقيق هذا التقدّم الكبير. وفي حين شكّلت الخطوة صدمة للكثيرين، فهي كانت متوقعة. ولقد تكاثرت الأدلة بهذا الاتجاه ومنها تعليق المشاركة في الحكومة الذي شكّل أحد أقلّ الخطوات المرتقبة حسماً⁷.

وترتب عن الخطوة انطلاق سلسلة اجتماعات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والبشير حول إعادة ترتيب صفوف الحكومة. ودار جدل كبير حول ما حصل في تلك الأيام مما سلط الضوء على المناحرات الداخليّة بين قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان سيمًا بين "شباب قرنق"⁸ المزعومين وغيرهم مثل لام أكول الذي تولّى منصب وزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنيّة. وفي حين أمل حزب المؤتمر الوطني أن يترتب عن صفقة سريعة حول التشكيلة الحكوميّة إعادة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الحكومة، اتضح جلياً من استراتيجيّات الحزب بأنّ هذا التدبير لن يكون كافياً⁹.

ولم تمض أيامٌ حتى شرع حزب المؤتمر الوطني بالردّ. وشكّلت إعادة هيكلة الحكومة نقطة البداية فيما روجت وسائل الإعلام التي تديرها الدولة لشائعات مفادها أنّ الاعتراف مجرد سياسة ذكيّة انتهجتها الحركة الشعبية لتحرير السودان لصرف الانتباه عن الانشقاق في صفوفها وهو ما تحقّق عليه حركة صغيرة بقيادة الأمين العام باغان أموم بهدف إطاحة سالفًا كبير. ودُفع بعلي

⁶ كتاب موجه من نائب الرئيس الأول سالفًا كبير إلى الرئيس عمر البشير، بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

⁷ حرّرت مجموعة الأزمات في شهر تموز/يوليو 2007 من تنامي خطر تجدد الحرب نتيجة تقيؤ حزب المؤتمر الوطني الثنائي لعناصر جوهريّة من اتفاقية السلام الشامل، تقرير مجموعة الأزمات رقم 130 عن أفريقيا، استراتيجيا السلام الشامل في السودان - 26 تموز/يوليو 2007.

⁸ ويشار بمصطلح "شباب قرنق" الذي ابتكرته وسائل إعلام الدولة الخاضعة لسيطرة حزب المؤتمر الوطني، إلى القادة الذين أحاطوا قرنق في أثناء المفاوضات على اتفاقية السلام الشامل. ومن بينهم باغان أموم، نيال دنغ نيال، دينغ ألور كول، ياسر عرمان، مالك عقار وعبد العزيز الحلو إلى جانب آخرين من مجلس القيادة القديم. وكان هؤلاء من مؤيدي رؤيا سودان جديد وتحول وطني مبني على تطبيق اتفاقية السلام الشامل تطبيقاً كاملاً في النصّ والروح. وكانوا هدف حزب المؤتمر الوطني كما البعض في داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ وفاة قرنق لأنّ في إستراتيجيتهم ما يُشكّل تحدياً مباشراً لحزب المؤتمر الوطني.

⁹ ويُزعم بأنّ المكتب السياسي الانتقالي للحركة الشعبية لتحرير السودان كان قد توصل منذ أشهر إلى صيغة وزارية جديدة تقوم على استبدال لام أكول بمنصور خالد. وبتاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر أعلن البشير عن التوصل إلى اتفاق حول إعادة هيكلة الحكومة. وبحسب بيانه يحتلّ أكول منصب وزير لشؤون الحكومة إلى جانب شخصيتين أخريين مثيرتين للجدل هما تالار دينغ وألو ألو في مناصبي وزير العدل ووزير الدولة للزراعة تبعاً. وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان قد سبق ورفضت اللاتحة لأنّه أفرج عنها قبل عودة سلفًا كبير إلى خرطوم. وحاول حزب المؤتمر الوطني إقناع كبير بالإبقاء على أكول وغيره ممن يقيم معهم علاقة طيبة وعدم تمكين "شباب قرنق" محذراً إياه من مكائد بخطط لها باغان أموم لاستهدافه. وفي الوقت نفسه، كان العديد من أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان يُبدون امتعاضاً من بقاء لام، تالار وألو في السلطة في خرطوم وشعر بعض الجنوبيين بأنّه لا يجب على وزير الخارجية أن يكون شمالياً مثل خالد. وبعد مباحثات داخليّة أتت إلى استبعاد تالار وألو من الحزب، اقترح تعيين "شباب قرنق" بمن فيهم باغان أموم في منصب وزير لشؤون الحكومة ودينغ ألور في منصب وزير للخارجية. وسلطت الأزمة الضوء على مشاكل تركّز سلطة اتخاذ القرارات بدرجة كبيرة في يد كبير.

¹⁰ أفادت بعثة الحركة الشعبية لتحرير السودان/حكومة جنوب السودان إلى واشنطن في شهر أيلول/سبتمبر 2007 أنّ الغاية من الزيارة مناقشة تأثير العقوبات في السودان.

¹¹ "توتّر حول صفقة السلام، وإبعاد شبح الحرب"، وكالة IRIN، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

¹² Crisis Group interviews، تشرين الثاني/نوفمبر 2007 - كانون الثاني/يناير 2008.

¹³ ومن التطوّرات الإيجابية الأخرى، تشكيل مؤتمر برلماني حزبي للنساء مطلع العام 2007 وهو المؤتمر الحزبي المشترك الوحيد في البرلمان ويضمّ مجموع النساء الأعضاء وعددهنّ 82 امرأة وترأسه سامية حسن (من حزب المؤتمر الوطني)؛ وتتوب عنها جيما كوما (من الحركة الشعبية لتحرير السودان). كما يضمّ المؤتمر في اللجنة التنفيذية كما في العضوية العامة عناصر من أحزاب المعارضة. وفي خلال أزمة العام 2007، وفيما تدامت حدة التوترات وشكّك الكثيرون في استدامة حكومة الوحدة، استمرّ المؤتمر في الانعقاد. وحيث يتوق المؤتمر إلى إشراك المرأة في الحكم عبر البلاد، فهو يرتب لعقد مؤتمر يضمّ

الوطنية. وتضم المجموعة شماليين من المناطق الانتقالية ووحيدويين جنوبيين يعتبرون أنّ رسم إستراتيجية وطنية أفضل حماية لحقوق الجنوب.

ومن أولويات الآخرين الحرص على حقّ الجنوب في أن ينفصل عن الشمال بسلام بعد استفتاء العام 2011. وكانت هذه المجموعة قد دعمت في السابق عقد شراكة مع حزب المؤتمر الوطني لحماية الجنوب على اعتبار أنّ حزب المؤتمر الوطني سيسمح بالاستفتاء إذا لم تنازله الحركة الشعبية لتحرير السودان مباشرة في الشمال. وكان لوزير الدولة السابق لرئاسة الوزراء تالار دينغ الذي استبعد من الحركة الشعبية لتحرير السودان في كانون الأول/ديسمبر 2007 مقابلة شرح فيها ما يلي:

يقع صراع أيديولوجي بين الذين يؤمنون في السودان الجديد على أنه توجه إستراتيجي تتبعه الحركة الشعبية لتحرير السودان للنخلص من حزب المؤتمر الوطني الحاكم. فلم تأت اتفاقية السلام الشامل أبداً على ذكر السودان الجديد. واتفاقية السلام الشامل هي اتفاقية ترمي إلى وضع حدّ للحرب وتحقيق السلام والانتقال الديمقراطي¹⁶.

وتصعدّ الاصطدام بين هذه المعسكرين على خلفية تعيينات سالفاً كبير في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وقد أُنيط العديد من الوظائف المهمة في الخرطوم وجوبا بالمخيم المؤيد لمقاربة الجنوب أولاً. وأدى تهميش "شباب قرنق" إلى صراع على السلطة امتد سنتين وتمحور حول توجه الحركة. وتمثلت إحدى النتائج بتركيز غير متساوٍ على تطبيق اتفاقية السلام الشامل في الجنوب من دون إعطاء زخم مناسب للأولويات الوطنية. وأبرز دليل على هذا (وهو شكل من أشكال التمر من حزب المؤتمر الوطني) الوقت القليل الذي أنفقه كبير في الخرطوم مقارنةً بجوبا. ولم تنقل الحركة الشعبية لتحرير السودان مقرّ الحزب إلى الخرطوم إلا مطلع العام 2007 حيث ركزت اهتمامها على تطبيق ما يعني الجنوب وحاولت تطوير البنية التحتية الضرورية للاستقلال¹⁷. ولا شكّ في أنّ إعطاء الأولوية لعقد استفتاء في الجنوب لاقى شعبية في أوساط غالبية الجنوبيين الذين يرغبون بغالبيتهم الساحقة التصويت لصالح الاستقلال اللهمّ إذا عقد الاستفتاء في الموعد المحدد.

وجدت المقاربتان سبيلاً إلى التعايش ولو بصعوبة وشكل سالفاً كبير بيضة القبان. وما ساعد على الأمر هو أنه في حين تباينت وجهات النظر بين المعسكرين، إلا أنّهما تمكنا في غالب الأحيان من التوافق على التكتيكات. وتوصلاً إلى توافق في اجتماع المكتب

لتحرير السودان، عرض الحزب رسمياً تحالفاً انتخابياً وتعاوناً مستمرّاً يجعل الوحدة الوطنية جذابة في مقابل تطبيق كامل لاتفاقية السلام الشامل بدءاً بحلّ لمشكلة أبيي¹⁴. ولكن ما زال على حزب المؤتمر الوطني أن يردّ مباشرة، لذا تستمر حالة التوتر مما يُسلط الضوء على تباعد الآراء بين الحزبين بشأن تكتيكات واستراتيجيات المدى البعيد.

ب. خيارات الحركة الشعبية لتحرير السودان

بدأ الجدل حول أهداف الحركة وغاياتها منذ ولادة الأخيرة. فالحركة رأّت النور على شكل حركة ثورية ماركسية ذات أيولوجيا علمانية اتحادية استوحتها من عربها في تلك الأونة وهو مانغيسستو هايلي ماريام من أثيوبيا. وسُجلت الصدمات الأولى على مستوى الجنوب عامي 1983 – 1984 بين ما كان يُعرف بالجيش الشعبي لتحرير السودان المُشكل حديثاً، وأنيا أنيا 2، وهي حركة موازية تناضل من أجل استقلال الجنوب. ومع أن جون قرنق أبدى دائماً اهتماماً في طبيعة الوحدة الوطنية، إلا أنّ توق الحركة إلى استقلال الجنوب طغى على الحرب مع خرطوم وكان أحد أبرز مبررات انشقاق ريك ماشار ولام أكول عن قرنق عام 1991 لتكوين الحركة الشعبية لتحرير السودان/ناصر.

وكلفت الانشقاقات دماء كثيرة في خلال الحرب الأهلية وراحت تترسخ. وانتهى الأمر أن أدعّن قرنق لحقّ الجنوب في تقرير المصير الذي ترسّخ في إعلان المبادئ لعام 1994 الذي تمّ التفاوض بشأنه من خلال المنظمة الإقليمية أي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولكنّ التوتر كان دائماً موجوداً في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان بين رؤيا السودان الجديد التي دعت إلى وحدة طوعية في حال التمس الجنوبيون تغييراً جذرياً في حكم البلاد، ومقاربة موازية تعمل في سبيل استقلال الجنوب أولاً.

1. في الرؤية والإستراتيجية

من حجج حزب المؤتمر الوطني أنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان تعمّدت التسبب بأزمة بشأن اتفاقية السلام الشامل لصرف الانتباه عن انشقاقاتها والتركيز على عدو مشترك. وكان في هذا جانب من الحقيقة لأنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تتخطى في نزاعات داخلية منذ وفاة قرنق في شهر تموز/يوليو 2005¹⁵. وتُعزا الانشقاقات في صفوف القيادة إلى المصالح الشخصية الخاصة بالسلطة والثروة (بما فيها فضائح حول الفساد و"التعاون" مع حزب المؤتمر الوطني) والاختلاف حول اتفاقية السلام الشامل وما يجب أن يحصل بعد انقضاء الفترة الانتقالية ومدتها ست سنوات. وحيث تتمسك إحدى المجموعات بمفهوم قرنق للسودان الجديد، فهي تركز على الإصلاح الجزري للسودان وتتحدّى بالتالي حزب المؤتمر الوطني مطالبة بالسلطة

¹⁶ "مسؤول سوداني مستبعد عن الحركة الشعبية لتحرير السودان يتهم سالفاً كبير بممارسة" الديكتاتورية"، صحيفة سودان تريبيون ترجمة من آخر لحظة، 24 شباط/فبراير 2008 على الموقع: www.sudantribune.com/spip.php?article

26133

¹⁷ نتيجة غياب وجود الحكومة في الجزء الأكبر من الجنوب والمناحرات القبائلية – خصوصاً على خلفية العديد من فضائح الفساد –، تنامت المخاوف حول قدرة حكومة جنوب السودان على إدارة جنوب موحد مستقل بعد العام 2011. وكان المجلس التشريعي لجنوب السودان غير قادر على سنّ غالبية القوانين الضرورية مما حدا بمجلس الوزراء أو الرئيس إلى إصدار العديد منها على شكل أوامر مؤقتة. وأدى قصور القوانين إلى ولادة ظرف أشبه "بشريعة الغاب" وقد استفاد منه الكثيرون مادياً. Crisis Group interviews، جوبا، كانون الثاني/يناير 2008.

مئات المشرعات من جميع الأحزاب على المستويين الوطني والقطري في الخرطوم بتاريخ 18-20 آذار/مارس 2008.

¹⁴ Crisis Group interview، مسؤول رفيع المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان، 20 شباط/فبراير 2008.

¹⁵ تقرير مجموعة الأزمات رقم 106 حول أفريقيا، اتفاقية السلام الشامل في السودان: الطريق الطويل إلى الأمام، 31 آذار/مارس 2006.

الجنوبي بقوات من قبيلتي مسيرية ورزيغات وعديدها 2500 وهي قوات استخدمتها خرطوم في خلال الحرب الأهلية²¹. ووجدت الحركة لها شركاء مؤيدين لأن العديد من بني مسيرية يشعرون بأن حزب المؤتمر الوطني طعنهم في الظهر. ولكن قبيلة مسيرية بدورها منشقة على ذاتها بين خطوط عشائرية وشبه عشائرية. مثلاً، ارتبط اسم أولاد كامل، الذين تمرّ خطوط ترحالهم مباشرةً بأبيي، بأعمال التصعيد التي وقعت مؤخراً في تلك المنطقة وبالمواجهات التي وقعت أوائل شهر آذار/مارس في ميرام بدعم مفترض من كبار مسؤولي حزب المؤتمر الوطني في خرطوم²².

تفيد دلائل أخرى عن الانتقال مؤخراً إلى جدول أعمال وطني يشمل عودة عبد العزيز الحلو المنتظرة إلى السودان بعد غياب طال سنتين في الولايات المتحدة نتيجة الإحباط من تركيز الحركة الشعبية لتحرير السودان الكثيف على جدول أعمال جنوبي صرف. وعبد العزيز الدارفوري والنوبي الأصل أدى دوراً مهماً كناطق أمين عام الحزب "للشؤون التنظيمية"²³. وهو عُين في منصب رئيس لقوات عمل الحزب في دارفور ومبعوثاً خاصاً له ونائباً للجنة التي تضم المؤتمر الوطني²⁴. وتعيد عودته إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان أحد أبرز شخصياتها السياسية وأكثرها نفوذاً في الشمال.

وفي الواقع لقد خرجت قيادة السودان الجديد المتمحورة حول باغان أموم من دوامة أزمة اتفاقية السلام الشامل قبل ذلك بكثير. ويعني هذا على الأرجح منح الحركة الشعبية لتحرير السودان دعماً أكبر لجدول أعمال باغان حول التحول الوطني. وكان الحزب يبعث برسالة واضحة ولا تقبل اللبس منذ عودته إلى حكومة خرطوم، لذا لعلّ الماضي قد طوى شائعة التشكيك المزعم بين باغان وسالفا²⁵. ولكن لا ينفى هذا احتمال وقوع مشاكل في المؤتمر الوطني المتوقع قبل حلول شهر أيار/مايو 2008.

2. التبعات في المستقبل

مع التغلب الفوري على أزمة اتفاقية السلام الشامل، وفي حال اقتراب السودان من استحقاق الانتخابات والاستفتاء، يُمكن أن يتبدد التوافق التكتيكي في داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان كما يُمكن لرؤى المعسكرين أن تدخل بصورة متزايدة في النزاع. وبالنسبة لمن لا زالوا يتوقفون إلى قيام سودان جديد متحول ديمقراطياً، يُشكل الفوز في انتخابات 2009 وسلب حزب المؤتمر الوطني السلطة، أولوية مهمة. وتحقيقاً لهذه الغاية قد يتعين على الحركة إنفاق الجهود والمال لزيادة عضوية الحزب في الشمال

السياسي المؤقت في شهر تشرين الأول/أكتوبر لأن كلاهما أراد بادرة حاسمة: تتعرض اتفاقية السلام الشامل إلى التقويض ليس فقط حول المواضيع الوطنية وإنما أيضاً حول العديد من المواضيع التي تشكل شرطاً أساسياً للاستفتاء مثل انسحاب القوات السودانية المسلحة وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. وأدت روح الغاية التكتيكية المشتركة إلى تغيير مهم وقع مؤخراً في إستراتيجية الحركة الشعبية لتحرير السودان وإلى عقد تحالفات على المستوى الوطني؛ وحيث يشعر جميع أعضاء الحزب بأن عدم تطبيق اتفاقية السلام الشامل مصدر تهديد لهم، بات من مصلحتهم زيادة الضغط على حزب المؤتمر الوطني والاستعداد لأي احتمال.

وأبدى العديد من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان حذراً من التحالف مع أحزاب المعارضة الشمالية التقليدية التي لا تقبل بغير تحفظ اتفاقية سلام شامل لم تتفاوض عليها. ولكن الحركة الشعبية لتحرير السودان بدأت تبني روابط مع فصائل من المجموعات المهمشة والثورية. ومن الأمثلة على ذلك الصلة التي جمعتها مؤخراً بثوار دارفور. واشتركت الحركة في عملية سلام دارفور نزولاً عند طلب فريق الوساطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة فلم تبذل في بادئ الأمر الجهود الكبيرة في هذا الحقل. ولكن في تشرين الأول/أكتوبر 2007، قرر الحزب استدعاء العدد الأكبر من فصائل دارفور إلى جوبا وقد بلغ العدد في مرحلة من المراحل بضع مئات من المقاتلين والقياديين والقادة. كما دعا الحزب قادة من أقصى الشمال ومن كوردوفان كما من بيجا في الشرق. وفي أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر 2007، ذهب الحزب إلى دعوة قائد الجنجويد الخارج عن القانون موسى هلال إلى العمل إلى جانب ثوار دارفور¹⁸.

ويُصرّ العديد من مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن تزامن قرار تعليق المشاركة في حكومة خرطوم مع دعوة شخصيات من دارفور وغيرها إلى اللقاء في جوبا كان مجرد صدفة. وقال آخرون إنّه في حين كان التوقيت عرضياً على الأرجح، إلا أن الرغبة في التعاطي عن قرب مع ثوار دارفور كانت مدروسة بنّان¹⁹. وفي حين صرّحت الحركة بأنّ الغاية هي مساعدة فريق الوساطة التابع للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة على إنشاء حركة ثورية موحدة في دارفور، وهو الدور الذي أنيط بها في خارطة الطريق التي رسمتها الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي، فهي كانت تعمل أيضاً على التحالف مع الثوار لتهديد حزب المؤتمر الوطني²⁰. هذا ووافق الحزب على تغذية الجيش

تحاول الحركة الشعبية لتحرير السودان التلاعب بفضية دارفور. Crisis

Group interviews، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

²¹ Crisis Group interview، مسؤول رفيع المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

²² Crisis Group interviews، شباط/فبراير - آذار/مارس 2008.

²³ وتقوم هذه النشاطات على تنسيق قطاعي الشمال والجنوب كما نشاطات الجالية وأداء دور النائب العام في حال تغيب هذا الأخير.

²⁴ "تعيين الحلو نائب أمين عام الحركة الشعبية لتحرير السودان"، صحيفة

سودان تريبيون، 20 كانون الثاني/يناير 2008.

²⁵ ومن جملة ما أثار الشكوك قرار كبير مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2007

تعيين ثلاثة نواب رئيس في الحركة في منصب أعلى من باغان وتوكيلهم مهمة إحالة التقارير مباشرةً إليه، كما قرار عدم استبعاد أكول عن الحزب.

¹⁸ سجلت فصائل دارفور الثورية اعتراضها ولم يحضر هلال. كما وقع جدل

في داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الدعوة. Crisis Group

interview، مسؤول رفيع المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان،

كانون الأول/ديسمبر 2007. ونتيجة لما حصل عُين حزب المؤتمر الوطني

موسى هلال، أبرز قادة ميليشيا الجنجويد في دارفور مستشاراً لوزير الحكم

الاتحادي (مراجعة أدناه).

¹⁹ Crisis Group interviews، مسؤولون رفيعو المستوى في الحركة

الشعبية لتحرير السودان، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

²⁰ سرت شائعات حول تدريب ثوار دارفور وتزويدهم بالدمع مع أنّه من غير الواضح إذا كانت الحركة تعمدت توفير هذا الدعم له. اقترحت الحركة الشعبية لتحرير السودان عقد جولة ثانية من "ورش العمل" لثوار دارفور في جوبا ولكن اصطدمت بمعارضة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة نتيجة الخوف من أن

تداعي التطبيق مجدداً²⁹. ونتيجة استمرار الشك في أوساط الرئاسة وحكومة الوحدة الوطنية، يصبح سيناريو تصعيد الخلافات السياسية إلى خلافات عسكرية خطراً مستمراً.

ولكن في نهاية المطاف، سيتعين على الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تتخذ خياراً استراتيجياً بشأن الانتخابات حيث يُرجح أن يبقى حزب المؤتمر الوطني تطبيق اتفاقية السلام الشامل مرهوناً باحتفاظه بخيار الإبقاء على الشراكة مدة فترة الاقتراع. وشكل عرض الشراكة الانتخابية الذي قدمته الحركة لحزب المؤتمر الوطني والمبني على تطبيق شامل لاتفاقية السلام الشامل، محاولة لإرضاء المعسكرين. وحيث لا تزال الموافقة على العرض عالقاً، ولا يزال وضع أبيي غير محسوم، فهناك ما يدعو للخوف³⁰. فإذا تمت الموافقة على الشروط، يُرجح أن تبقى الحركة الشعبية لتحرير السودان مخيماتها وأن تستمر في بناء التحالفات مع أحزاب المعارضة الشمالية والمجموعات المهمشة بهدف تدعيم موقفها حتى تتمكن من مطالبة حزب المؤتمر الوطني بشروط تفضيلية كافية لدعم عملية الانتقال الوطني وحماية استثناء الجنوب³¹.

ج. مقارنة حزب المؤتمر الوطني

ارتكز منطق حزب المؤتمر الوطني في التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بشكل كبير على الشراكة التي تبلورت في أثناء المفاوضات بين جون قرنق وعلي عثمان طه. وكان الاثنان قد عملا معاً على النصّ وطوّرا علاقةً متينة مما يُفسّر جزئياً سبب أناطة الرئاسة بهذا الكمّ الهائل من المهام. فكُلما اصطدم المفاوضات بعقبة يتعدّر عليهم تخطيها على الفور، كانوا يتركون للمؤسسة المعنية مهمة معالجة المشكلة واتقن بالتالي من قدرتهم على التغلب عليها في مرحلة لاحقة انطلاقاً من احترامهم المتبادل والتزامهم باتفاقية السلام الشامل. تنازل طه سياسياً حين تنازل بهذا القدر في اتفاقية السلام الشامل، وبنى تنازله على افتراض أنّ الشراكة الانتخابية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان من شأنها أن تحوّل حزب المؤتمر الوطني من مسخ منبؤ دولياً إلى حزب حاكم متعارف عليه دولياً. ولكنّ وفاة قرنق أحدثت تغييراً جذرياً في الديناميكية.

1. في الرؤية والإستراتيجية

منذ وفاة قرنق في تموز/يوليو 2005، أنبأت خطوات حزب المؤتمر الوطني - بما في ذلك مناوراته في دارفور - بإستراتيجية ناجحة للمحافظة على السلطة والتحكّم بالموارد. وبفضل سيطرته المحكمة على الجيش والاستخبارات والنفط، تمكّن حزب المؤتمر الوطني من إبطاء عجلة الانتقال السياسي التي وعد بها في اتفاقية السلام الشامل فكان التطبيق الانتقائي،

وبناء التحالفات مع الدارفوريين وغيرهم أي بصورة عامة إتباع جدول أعمال أكثر وطنية يؤدي إلى استعداد حزب المؤتمر الوطني. ويعني الفشل في الفوز بالانتخابات إعطاء زخم جديد لحركة الانشقاق.

أما الذين يتوقون إلى عقد الاستفتاء وحماية استقلال السودان، فعليهم أن يقيسوا حسنات وسيئات سيناريو انتخابي لا بل أن يذهبوا إلى حدّ إلغاء التصويت بالتوافق مع حزب المؤتمر الوطني²⁶. ومن شأن الفوز بالانتخابات أن يمنح الحركة الشعبية لتحرير السودان مزيداً من السلطة للحرص على تطبيق اتفاقية السلام الشامل كما يُمكن أن يزيد من قوّة سائر الأحزاب الانفصالية في الجنوب؛ ويخشى الكثيرون بأنّ مجرد تحدي حزب الوحدة الوطني قد يحدو بهذا الأخير إلى نسف اتفاقية السلام الشامل نسفاً مطلقاً.

وخلاصة القول أنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان تواجه خطر استمرار الانشقاقات الداخلية فيما تضعفها سياسات حزب المؤتمر الوطني المبنية على منطق فرق تسد. وسيكون المؤتمر الوطني حاسماً لتدعيم مسيرتها وانتخاب قيادة جديدة²⁷، كما سيُشكل فرصة لقيام عملية داخلية أكثر ديمقراطية تُساعد على بناء حزب أكثر تماسكاً ووفاءً ولاعتماداً إستراتيجية واضحة لتطبيق اتفاقية السلام الشامل. وحيث يمثل انعقاد المؤتمر خطراً على القيادة وقد يُعمن في ترسيخ الانشقاقات الحزبية، يُرجح ألاّ ينعقد كما هو مُعلن مع أنّ هذا سيكون مسيئاً لمصداقية الحركة الشعبية لتحرير السودان²⁸.

سلّطت أزمة اتفاقية السلام الشامل الضوء على هشاشة العلاقة بين حزب المؤتمر الوطني/الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولم يترتب عن محاولة ترميم هذه الخلافات بناء لدعائم ثقة بين الطرفين أو بين ممثليهم. ولكنّ قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان العودة إلى الحكومة دليل على أنّها تعتبر المشاركة في الاتفاقية أفضل الحلول سيّما بالنظر إلى غياب الدعم الدولي الموحد لأي حلّ آخر. وتبدو الحركة الشعبية لتحرير السودان اليوم أقوى مما كانت عليه في الأشهر الماضية. فيبدو أنّها تغلبت على صراعات السلطة الداخلية وقد دعمت تحالفها مع مجموعات المعارضة في الشمال حيث منحتها نفوذاً وخيارات سياسية وعسكرية. ووجدت في حساباتها أنّه لا يزال بإمكانها تحقيق تقدم ضمن الشراكة مع حزب المؤتمر الوطني. ولكنّها لعبت اليوم أهمّ بطاقتها السياسية وبالتالي لم يعد ما تبقى من خيارات واضحاً اللهمّ إلاّ إذا قررت حشد القوّة استعداداً لحرب مزعومة في حال

²⁶ يصبّ في هذه الخاتمة تأجيل موعد الإحصاء وقانون الانتخابات. تسمح اتفاقية السلام الشامل للطرفين بإجراء "دراسة جدوى" تُحدد إمكانية إجراء الانتخابات في المواعيد المقررة.

²⁷ من المحتمل، ولو كان الاحتمال بعيداً، ألا يكون منصب سالفا كبير كرئيس للحركة الشعبية لتحرير السودان، بمنأى عن التغيرات.

²⁸ لم ينعقد مؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان الوطني مرةً جديدة بعد العام 1994 رغم التخطيط لعقد مؤتمر ثانٍ منذ العام 2002. Crisis Group interviews، أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، جوبا، كانون الثاني/يناير 2009. يتزامن توقيت المؤتمر المرتقب مع بدء موسم الأمطار والإحصاء وهما سببان قد يدعوان إلى التأجيل.

²⁹ "ماذا سيحصل في المرة المقبلة"، كما سأل مراقب غربي. "مشكلة الخطابات من كلا الجانبين أنّها لا تلبث أن تستحيل لغة حرب، Crisis Group interview 17 شباط/فبراير 2008.

³⁰ أوائل شهر شباط/فبراير، سافر نائب الرئيس طه إلى جوبا للقاء كبير. ويُزعم أنّه عرض على حزب المؤتمر الوطني شروطاً لشراكة انتخابية جوبهت الرفض. مراسلات مجموعات الأزمات الدولية، 5 آذار/مارس 2008.

³¹ Crisis Group interviews، خرطوم، شباط/فبراير 2008.

ولديه سيطرة كبيرة على الجيش والاقتصاد. ولكن نظام الحزب بدأ يتعرّض لضغوط اقتصادية متزايدة. فهو يعاني عجزاً مالياً كبيراً ويواجه صعوبة في النفاذ إلى القروض الميسرة بسبب عقوبات الولايات المتحدة. ولقد أسرف الحزب من الاقتراض من مستثمرين في الخارج مقابل عائدات نفطية مستقبلية. وتساعد هذه العوامل على تفسير التردد بشأن أبيي، وهو ما سيظهر أدناه، وعلى شرح الجهود التي بذلت مؤخراً لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

وبقدر ما يعمل حزب المؤتمر الوطني لتحقيق صفقة انتخابية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقدر ما يستعد لتفحص خيارات جديدة. وهو يحاول تدعيم قاعدته بين صفوف الدول العربية المشاطنة عبر تقديم الخدمات وإبرام الصفقات وإجراء مشاريع تنموية. كما يحاول الفوز مجدداً بقيادة دارفور العرب القبليين الذين أحبطهم النكث بعود الأرض والسلطة. وتطبيقاً لإستراتيجيته، عين الحزب قائد الجنجويد موسى هلال الذي ظهرت عليه بوادر السخط في منصب مستشار لوزير الحكم الاتحادي. ومذ ذاك، حظي هلال بتمويل كبير ويسر لانعقاد العديد من الاجتماعات القبليّة لحمل عرب دارفور إلى العودة إلى حزب المؤيدين³³. هذا وقدم حزب المؤتمر الوطني عروضاً لحزب الأمة التابع لصديق المهدي³⁴، وللحزب الاتحادي الديمقراطي ولحزب المؤتمر الشعبي والشيوعيين مع أن علاقته بهذه الأحزاب السياسية الشماليّة التقليديّة لا تزال متداعية.

وأخيراً، لدى حزب المؤتمر الوطني مصلحة في تحسين علاقاته مع الغرب ولا سيما الولايات المتحدة. ورغم استمرار بعض العناصر القديمة المعارضة لسياسيته، أوفد وزير الخارجية دينغ ألور (من الحركة الشعبية لتحرير السودان) والمستشار الرئاسي مصطفى إسماعيل (حزب المؤتمر الوطني) إلى واشنطن في شهر شباط/فبراير 2008 للسعي إلى تطبيع العلاقات. واتفقت البيعة مع كبار المسؤولين الأمريكيين على جدول زمني وعلامات قياسية لهذه الغاية كما على رفع العقوبات وإزالة السودان من لائحة الدول المشجعة للإرهاب. ولكن هذا سيكون مشروطاً بتطبيق اتفاقية السلام الشامل تطبيقاً كاملاً بدءاً بأبيي وبحلّ نزاع دارفور³⁵.

واستمرار الحرب في دارفور والمشاكل المفتعلة على الحدود بين الشمال والجنوب. وتمثل الانتخابات الوطنيّة التهديد الأكبر لهذه السيطرة. وبالنظر إلى استمرار فقدان حزب المؤتمر الوطني شعبيته في دارفور، وصعود نجم القوّة الوطنيّة للحركة الشعبية لتحرير السودان، يخشى حزب المؤتمر الوطني ألا يتمكن من تحقيق الفوز لوحد. ونظراً للثقة التي وطدت العلاقة بين قرنق وطه لتسيير العملية، وما ترتب عن هذه العلاقة من تهميش لطفه في داخل الحزب، تركّز الجهد الأساسي على إبقاء الحركة الشعبية لتحرير السودان ضعيفة ومركزة فقط على الجنوب. أمّا نقاط ضعف الإستراتيجية فهي أنها غير مستدامة ويحتمل أن تؤدي إلى نزاع أكبر.

مع أن المشاكل الداخليّة التي عانت منها الحركة الشعبية لتحرير السودان ساهمت في إكفاء أزمة اتفاقية السلام الشامل، إلا أن هذه الأزمة كانت جزئياً الأكبر من صنيعة حزب المؤتمر الوطني. فمنذ وفاة قرنق، فعل الحزب ما بوسعه لتأجيل التطبيق فتحجج بجدول الانتخابات الزمني سعيًا منه لكسب الوقت بغية إقامة التحالفات وتنظيم الدوائر وجمع الثروات الضرورية "لإقناع" القادة القبليين وغيرهم من القادة المحليين. ونتيجة التأخر في تطبيق جوانب اتفاقية السلام الشامل التي تعالج إرساء الديمقراطية والتحول، تمكن حزب المؤتمر الوطني من إبقاء الهيكلية السياسية تحت السيطرة في حين سمح له التأخير في حسم مسألة أبيي، والحدود وإعادة انتشار القوات والشفافية في عائدات النفط، بإبقاء سيطرته على الموارد.

ولا زال الحزب يسعى إلى إبرام صفقة انتخابية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، إمّا بهدف ترتيب العملية أو لضمان استمراريته التي يستمدّها متطوّلاً على الحركة التي تفوقه شعبية والتي يُقفي عليها في موقع الشريك الأصغر، الجنوبي المحتل سابقاً. ولهذه الغاية، عمل الحزب على أعلى المستويات لانتزاع اتفاق انتخابي من فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تقول "بالجنوب أولاً" بينما دفع بسالفا كير إلى اعتناق معسكره وتحييد "شباب قرنق" ولا سيما باغان أموم. وفي حين لا يرغب حزب المؤتمر الوطني بقيام جنوب مستقل، فهو يؤمن بوجود ما يكفي من التلاقي بين مصالحه ومصالح كير وشركائه. ولكن، لدهشته، خرجت الحركة الشعبية لتحرير السودان أقوى من أزمة اتفاقية السلام الشامل، وحقق "شباب قرنق" النصر الأكبر وأقيمت علاقات مع ثوار دارفور وغيرهم من المجموعات الثورية وبدأ الحديث عن مواضيع وطنية³².

واليوم اشتربت الحركة الشعبية لتحرير السودان إبرام شراكة انتخابية باستمرار تطبيق اتفاقية السلام الشامل في حين اشتراط حزب المؤتمر الوطني الاستمرار في تطبيق اتفاقية السلام الشامل بإبرام شراكة انتخابية. والسؤال المطروح هو أي الحزبين صاحب النفوذ الأكبر. ومع أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تكسب الدعم وتبدو انشغافاتها وكأنها تتقلص، إلا أن حزب المؤتمر الوطني لا يزال هو حزب الأكثرية في الحكومة

³³ مثلاً في أواخر شهر شباط/فبراير 2008، التقى نافع علي نافع والمسؤول الأمني صلاح غوش مع قادة ثمان عشرة قبليّة دارفورية عربية وغير عربية في محاولة لإعادةّها إلى صفوف التحالف مع حزب المؤتمر الوطني وللانضمام إلى جهوده الحربيّة. ويجري التخطيط لعقد اجتماع ثان. ولم يتمّ تمثيل الزغاوة وهذا دليل على استمرار مساعي الحزب لعزلهم في دارفور. Crisis Group interviews، شباط/فبراير - آذار/مارس 2008.

³⁴ يحاول حزب الأمة التفاوض على تفاهم مشترك حول الانتخابات والانتقال بين القوى السياسيّة بما في ذلك قيام آلية عدالة انتقاليّة مع شبكة أمان لحزب المؤتمر الوطني في حال مُني بخسارة في الانتخابات. وبخشي حزب الأمة أن يؤدي غياب إستراتيجية بقاء سلمية لدى حزب المؤتمر الوطني إلى الفوضى وبلغت إلى أنه من مصلحة جميع الفقاء المعنيين التوصل إلى فهم مشتركة للسياسة الانتقاليّة المقبلة. هذا وتلقى الحزب رداً إيجابياً من حزب المؤتمر الوطني على أعلى المستويات كما اتضح من احتدام العلاقات بين الرئيس صادق المهدي والرئيس البشير، Crisis Group interview 17 شباط/فبراير، 2008.

³⁵ منذ تلك المباحثات، أفرزت جميع الأحزاب رسائل متضاربة. قال وزير الخارجية دينغ ألور (من الحركة الشعبية لتحرير السودان) إن تطبيع العلاقات سيستغرق أربعة إلى ستة أشهر وكانت الولايات المتحدة قد اعتبرت حلّ نزاع

³² تعتبر بعض أبرز شخصيات حزب المؤتمر الوطني أن المناوشات الداخليّة تستمر وهي تتوقع في مؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان أن يستبدل سالفا كير باغان بلام آكول في منصب أمين عام، Crisis Group interviews، شباط/فبراير 2008.

السودان، وعرقلة عمل حكومة السودان الجنوبية وتدعيم الجيش والجهاز شبه العسكري، والاستخبارات والأمن تمهيداً للاستفتاء. وفي خلافه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن أبيي، وإعادة الانتشار وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، يحاول الحزب ترتيب الحدود بحيث يضم الشمال العدد الأكبر من حقول النفط وبحيث يخيم الاضطراب الأمني لأطول فترة ممكنة على المنطقة الحدودية. ولفترة من الوقت وتمهيداً لاحتمال انفصال الجنوب، كان الحزب يُشجّع على استنفاد حقول النفط في المناطق المتنازع عليها مثل أبيي.³⁷

كما سيعيق حزب المؤتمر الوطني تطبيق اتفاقية السلام الشامل طالما أن الخوف يملكه من الانتخابات والاستفتاء؛ وقد تضطر الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن تقرر إلى أي درجة هي على استعداد للمساومة على اتفاقية السلام الشامل بهدف المضي قدماً. ولكن حزب المؤتمر الوطني يحتاج إلى أن يبرهن عن نية حسنة. وكان دور نائب الرئيس طه أساسياً في التوقيع على الاتفاقية. ولعلّ تعيينه في صدارة حزب المؤتمر الوطني لتطبيق اتفاقية السلام الشامل قد يكون دليلاً على أن الحزب جدي في التزاماته وهو مستعد للعودة إلى إستراتيجية إيجابية أدت في أول المطاف إلى التوقيع على الاتفاقية.

III. أبرز الشؤون والتحديات

مع أنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان وضعت لائحة بنود ثمانية تثير تعليق مشاركتها، إلا أنّ خمسة من البنود وردت على أنها شائكة وهي أبيي، إعادة نشر القوات، الإحصاء، ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وشفافية قطاع النفط.³⁸ وتؤثر جميع هذه العوامل في التقسيم النهائي للثروات والسلطة وتؤتي تأثيراً مباشراً في الانتخابات والاستفتاء. كما تتصل غالبيتها صراحةً أو عرضياً بالنفط وهو عصب حياة حزب المؤتمر الوطني في الشمال وحكومة السودان الجنوبية في الجنوب.

أ. أبيي

في أثناء المفاوضات على اتفاقية السلام الشامل، شكّلت منطقة أبيي المتنازع عليها أحد أكثر المواضيع إثارةً للجدل³⁹. في نهاية الأمر، حظيت المنطقة بصفة إدارية خاصة فكان لها الحقّ بالمشاركة في الاستفتاء أو البقاء كجزء من الشمال أو الانضمام

ويعرف حزب المؤتمر الوطني أنّ إدارة بوش ترغب في التوصل إلى حلّ لدارفور قبل موعد الانتخابات الأمريكية المتوقعة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وأنها كما جهات أخرى تُبدي اهتماماً في إقامة سودان موحد. ويخشى الحزب أن تتخذ إدارة ديمقراطية في واشنطن عام 2009 موقفاً أكثر صرامة، فتأخذ أقلّ في الحسابات تعاون حزب المؤتمر الوطني في "الحرب على الإرهاب"، لذا تريد الإدارة التوصل إلى تفاهم هذا العام. ويُمكن تفسير حصة حزب المؤتمر الوطني من التشكيلية الحكومية الجديدة بما في ذلك انتقال عوض الغاز من وزارة الطاقة إلى وزارة المالية على أنها بادرة حسن نية حيال الحركة الشعبية لتحرير السودان وجزء من رغبتها في تحسين شفافية قطاع النفط.³⁶

وفي حين يرى العديد من المراقبين انشقاقاً في داخل حزب المؤتمر الوطني وخصوصاً بين طه ونافع علي نافع (الذي تجلّى في تحييد طه السنة الماضية)، إلا أنه يُرجّح أن يكون حزب المؤتمر الوطني قد عظم المسألة كسباً للدعاية. ولكن تُسجل اختلافات في المقاربة بين طه ونافع بشأن أفضل إستراتيجية يتبعها حزب المؤتمر الوطني على المدى الطويل تحقيقاً للاستدامة. ويشمل هذا تطبيق اتفاقية السلام الشامل وحلّ أزمة دارفور. ويُمكن النظر إلى تعيين إبراهيم محمد هاشم، المشرقي، في منصب وزير للداخلية كما تعيين عبد الباسط سبدرات المتوافق عليه عموماً في منصب وزير العدل، على أنها جهود لتوسيع نطاق الحزب.

2. التبعات في المستقبل

يصمم حزب المؤتمر الوطني خطط طوارئ لجميع السيناريوهات المحتملة وهو يبقى أفضل القوى السياسية تنظيمياً على الإطلاق. وفي أفضل السيناريوهات، قد يتمكن من الإبقاء على السيطرة الوطنية طوال الفترة الانتقالية عبر الاستمرار في تأخير تطبيق اتفاقية السلام الشامل وإبقاء دارفور في حالة اضطراب أمني وإقناع الحركة الشعبية لتحرير السودان بمناصرة الانتخابات بصفة شريك جنوبي صغير. ولكنّ هذه الخطوات ستؤدي فقط إلى مساعدة حزب المؤتمر الوطني على أن يعبر مرحلة الانتخابات. وعلى افتراض أن ينجح الحزب بالبقاء في السلطة، فسيسُكّل استفتاء العام 2011 لمنطقة الجنوب عقبة جديدة يصطدم بها.

ويُسجل حالياً دعم جنوبي كبير لمساعي الانفصال وهي حصيلة يسعى حزب المؤتمر الوطني كما العديد من أهل الشمال إلى تقاديها. كما يُرجح في حزب المؤتمر الوطني أن يفعل كلّ ما بوسعه للحرص على عدم انفصال الجنوب. ويُمكن للتكتيكات أن تشمل تأخير الاستطلاع، وتقويض قيادة الحركة الشعبية لتحرير

³⁷ مراجعة الورقة الموجزة رقم 47، السودان: إخراج أبيي من نفق الأزمات، المرجع السابق ذكره.

³⁸ وأوردت مجموعة الأزمات الدولية هذه المواضيع كلها على أنها مشاكل تقتضي مزيداً من الاهتمام الدولي. مراجعة التقرير الأثف ذكره لمجموعة الأزمات: إستراتيجية السلام الشامل في السودان؛ تقرير مجموعة الأزمات رقم 106 حول أفريقيا، اتفاقية السلام الشامل في السودان: الطريق الطويل إلى الأمام، 31 آذار/مارس 2006؛ ورقة موجزة حول إفريقيا رقم 30، موت قرنق: آثاره على السلام في السودان، 9 آب/أغسطس 2005، وتقرير مجموعة الأزمات الدولية لأفريقيا رقم 96، *The Khartoum-SPLM Agreement: Sudan's Uncertain Peace*، تموز/يوليو 2005.

³⁹ مراجعة الورقة الموجزة رقم 47، السودان: إخراج أبيي من نفق الأزمات، المرجع السابق ذكره. www.sudantribune.com/spip.php?article25125

دارفور شرطاً لتحقيق التقدم، فردّ نافع علي نافع المسؤول الرفيع في حزب المؤتمر الوطني بالتهجم على الولايات المتحدة ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بعد أيام على اجتماعات واشنطن محذراً من أنّ السودان لا يُدعّن للضغط. "واشنطن تطالب دارفور بالحلّ قبل ... [تطبيع] العلاقات"، صحيفة *سودان تريبيون*، 25 شباط/فبراير 2008؛ "الأمم المتحدة تحذر: مسؤول سوداني رفيع المستوى ينهال نقداً على وزيرة الخارجية الأمريكية رايس؛ صحيفة *سودان تريبيون*، 19 شباط/فبراير 2008؛ Crisis Group interview 14 شباط/فبراير 2008.

³⁶ Crisis Group interviews، خرطوم، شباط/فبراير 2008. ولكنّ البعض لا يعتبر هذه الخطوة أكثر من مجرد جعبة بلا طحين.

وبحسب البعض الآخر، لو تشاور سالفا كير مع المكتب السياسي كاملاً، لما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان قد عادت عن اعتكافها بهذه السرعة. وبحسب إحدى النظريات، تلقى كير رسائل قويّة في خلال زيارته إلى واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 مفادها أنّ الولايات المتحدة لن تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان إذا عادت إلى الحرب⁴⁴. فلقد جرى التمهّد أنّه إذا عادت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الحكومة بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر فسُعالج المسألة على أبعد تقدير بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2008. ولكن مع أنّ حزب المؤتمر الوطني تقدّم باقتراح جديد لتوسيع أراضي أبيي بحيث تشمل حقول النفط في مقالدة وفلة (أي شعوب مسيرية)، إلا أنّ العرض قوبل برفض الحركة الشعبية لتحرير السودان⁴⁵.

ولا زالت أبيي تسبب إشكاليّة على المدى القصير بسبب المشاكل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، وتنامي التوتر المحلي بين نعوك دينكا ومسيرية ووجود العديد من القوات المسلحة السودانية ومن الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة واحتمال أن يصعب هذا الانشقاقات الداخليّة في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان. ويُخشى أن يترتب عن هذا ولادة أزمة لا تلبث أن تصبح وطنيّة. ويزداد الوضع سوءاً لأنّه يُمنع على بعثة الأمم المتحدة التنقل شمال مدينة أبيي. ولقد سجّلت مرّات عدّة منذ أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر 2007 مواجهات بين الجيشين كما بين دينكا ومسيرية على مقربة من ميرام شمال بحر الغزال ومؤخراً في ولاية الوحدة⁴⁶. أمّا ما أطلق شرارة المواجهات الأخيرة فكان حادث سيارّة وقع شمال مدينة أبيي يوم 7 شباط/فبراير 2008 وتصدّ إلى تبادل النار بين موكب للحركة الشعبية لتحرير السودان يقلّ مفوضاً محلياً وشاحنة تابعة للقوات السودانية المسلحة. ووقعت خسائر في صفوف القوتين وقتل على الأقل فرد واحد من قبيلة مسيرية⁴⁷.

وكان التوتر قد بلغ ذروته إثر تقارير عن كلمة ألقيت في حفل تشييع مسؤول كبير في الحركة الشعبية لتحرير السودان جايمس أجيانغ نفى فيها أحد الأعيان المحليين حقّ مسيرية بالإقامة في المنطقة معلناً عن تعيين مفوضين من الحركة الشعبية لتحرير السودان في مقاطعة أبيي. وادعى ممثلو الحزب أنّ هذه البيانات لم تُنقل بالشكل الصحيح، وبالفعل سجّلت نسب تضليل مقلقة إلى جانب تقارير مثيرة للفتنة تتجسّ على دينكا ومسيرية⁴⁸ فنتهمهما بارتكاب الفظائع. فسرت مسيرية التصريحات كما تعيّن الحركة الشعبية لتحرير السودان المسؤول الأمني السابق إدوارد لينو مسؤولاً عن أبيي، على أنها بادرة لتطبيق مقررات لجنة حدود أبيي بصورة أحاديّة وأخذت على حزب المؤتمر الوطني موافقته.

إلى جنوب مستقل على الأرجح. وتوافق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على إقامة لجنة حدود أبيي لتحديد الحدود الجغرافيّة كما رسمها بروتوكول أبيي. وقرر الحدود الخبراء الدوليّون في اللجنة بعد أن فشل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في التوافق. وعندما أُحيل التقرير إلى الرئاسة في 14 تموز/يوليو 2005، صادقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على النتائج في حين رفضها حزب المؤتمر الوطني بذريعة أنّ الخبراء تخطّوا صلاحيّاتهم⁴⁰. ونظراً لهذا الحائط المسدود، ظلّ وضع أبيي غير محدد ولم توضع أي هيكلية إداريّة رسميّة مؤقتة أو دائمة.

وفي حين كثيرة هي الأمور على المحك في أبيي، يبدو أنّ النفط هو أبرز مبررات تعنت حزب المؤتمر الوطني. وحيث يقع معظم احتياطي السودان من النفط في الجنوب، لدى حزب المؤتمر الوطني مصلحة في الإبقاء على الحصّة الأكبر منه في الشمال وتقادي أحكام تلحظ تشارك عائدات النفط ضمن الحدود التي وضعتها لجنة حدود أبيي. وبحسب تلك الحدود، تتضمن أبيي ثلاثة حقول نفط أساسية قدرّت عائداتها لأعوام 2005-2007 بحوالي 1.8 مليار دولار⁴¹. ويعد أن علقت الحركة الشعبية لتحرير السودان مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنيّة، أصبحت أبيي نقطة الخلاف الأبرز. وتُضاف ناحية رمزيّة إلى عنصر الخلاف المادي المتمثل بتجدد المواجهات وتنامي التوتر بين نعوك دينكا ومسيرية.

وبالنسبة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، يُشكّل رفض حزب المؤتمر الوطني الامتنال لتقرير لجنة حدود أبيي ملخصاً عمّا يدور من سوء في تطبيق اتفاقية السلام الشامل. ويرى البعض في الجنوب مسألة أبيي على أنّها "شأن خاص بنعوك دينكا" وهذا مهم لأنّ الكثيرين من كبار قيادي الحركة الشعبية لتحرير السودان هم من بني نعوك دينكا ويعتبرون أنّ هذا الموضوع على أهميته لا يستحق تقييض ما تبقى من اتفاقية السلام الشامل⁴². وحاول حزب المؤتمر الوطني اتخاذ هذا الموقف في خلال التفاوض بشأن أزمة اتفاقية السلام الشامل وتمكّن إلى حدّ معين من عزل مسألة أبيي. ومن المفاجئ أن يكون قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان قد وافقوا على وضع حدّ للأزمة في كانون الأول/ديسمبر 2007 من دون تلقي التزام جديد بتطبيق بروتوكول أبيي أو الاعتراف بتقرير لجنة حدود أبيي. وبحسب البعض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، يكفي أن تكون المسألة قد خرجت من حلبة اللجان وأُحيلت مباشرة إلى الرئاسة⁴³.

⁴⁰ لتفسير تقرير لجنة حدود أبيي، اختصاص اللجنة وحجج حزب المؤتمر الوطني، مراجعة دوغلاس جونسون، "جوجلة بروتوكول أبيي"، 11 كانون الأول/ديسمبر 2007 على الموقع: www.sudantribune.com/spip.php?article25125
⁴¹ مراجعة الورقة الموجزة رقم 47، السودان: إخراج أبيي من نفق الأزمات، المرجع السابق ذكره.

⁴² وأتى هذا الموقف (إلى جانب الدفاع عن لام أكل) على لسان المستشار الرئاسي بونا مالوال، وهو عضو في قوات دفاع جنوب السودان وأحد أكبر روّاد حركة الانفصال في دراسته المعنونة "مستقبل اتفاقية السلام الشامل"، وذلك في اجتماع نظمه المنتدى بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.

⁴³ Crisis Group interviews، قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، جوبا، كانون الثاني/يناير 2008. بحسب هولاء، سجّلت المباحثات تقدماً في أوساط الرئاسة ولكنها تظلّ خارج أضواء الإعلام.

⁴⁴ Crisis Group interviews، تشرين الثاني/نوفمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008.

⁴⁵ Crisis Group interviews، خرطوم، شباط/فبراير 2008

⁴⁶ "مواجهات جديدة في مناطق السودان النفطية: الجنوب في القيادة"، وكالة الأنباء الفرنسية، 10 آذار/مارس 2008.

⁴⁷ Crisis Group interview، 12 شباط/فبراير 2008.

⁴⁸ Crisis Group interview، الخرطوم، 12 شباط/فبراير 2008. "الحركة الشعبية لتحرير السودان: بني مسيرية ضيوف في أبيي ولا حقّ لهم فيها"، رأي الشعب، نقلاً عن المرصد الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة الإعلامي بتاريخ 10 شباط/فبراير 2008. Crisis Group interview، 6 آذار/مارس 2008.

السودان وحزب المؤتمر الوطنيية قادرةً على تحطّي هذا السيناريو الذي دعم فيه كلّ من الحزبين حلفائه أي مسيرية التي قادت حرب حزب المؤتمر الوطني لسنوات طويلة، ونغوك دينكا العالقين في سياسات الأرض والنفط⁵².

لهذه الأسباب مجموعة، تحتاج أبيي إلى مزيد من الاهتمام الدولي. وفي حين برهنت الحركة الشعبية لتحرير السودان عن ليونة كبيرة في المفاوضات، تظلّ المشكلة الأساسية هي رفض حزب المؤتمر الوطني الموافقة على تقرير لجنة حدود أبيي. تقدّم أبيي حلولاً مرحة لكلا الطرفين، كما لنغوك دينكا ومسيرية، ولكنّ هذه الحلول تبدأ بموافقة حزب المؤتمر الوطني على ما كان يُفترض أن يكون تقريراً نهائياً وملزماً. تستمر المفاوضات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني حول تشكيل إدارة محلية ولكن يتعيّن على الأسرة الدولية أن تؤدي دوراً أكبر في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، يجب عليها أن تستمر في تيسير الحوار بين مسيرية ونغوك دينكا وأن تطوّر وتدعم الضمانات لتوفير نفاذ مسيرية إلى حقوق الرعاية لما بعد العام 2011 (في حال صوتت أبيي للانضمام إلى جنوب مستقل).

باستطاعة الحوار المحلي أن يُساعد على إيجاد حلّ لمشاكل ميدانية جوهرية مثل الرعاية والأرض والنفاذ إلى المياه. ويُمكن لاتفاق بين المجتمعات المحلية بشأن هذه المواضيع أن يحطّي بفرصة استدامة أكبر فيستمر إلى ما بعد 2011. ويجب على المشاورات المحلية قدر المستطاع أن تغذي المحادثات السياسية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني وهو درس يجب أن تتعلّمه جميع الجماعات على طول الحدود بين الشمال والجنوب. كما ويجب تشجيع الفقاء على النظر في احتمال التوصل إلى حلول خلاقة حول النفط وتشاطر عاداته بعد العام 2011. وأخيراً، يتعيّن على بعثة الأمم المتحدة أن تتفاوض مع الأطراف لإعادة نشر القوات في المنطقة لإبعاد شبح النزاع بين القوات السودانية المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وإذا دعت الحاجة بين دينكا ومسيرية.

ب. إعادة نشر القوات

تتمثل إحدى المشاكل العالقة بإعادة نشر القوات الذي كان يُفترض استكماله بتاريخ 9 تموز/يوليو 2007، مع إناطة عمليات حفظ الأمن في المناطق الحدودية بالوحدات المتكاملة المشتركة. تدرّعت الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنّ حزب المؤتمر الوطني لم يُخرج الجيش من مناطق إنتاج النفط عملاً بالاتفاق. كما ادعت أنّ عديد القوات السودانية المسلحة في ولاية الوحدة بلغ 15.000 وفي ولاية النيل 3.000. وردّ حزب المؤتمر الوطني قائلاً إنّه على الرغم من التحرك البيئي في المناطق النفطية، أعيد نشر 87.4% من القوات الجنوبية المسلحة في الجنوب شمال خط 1956 ولم يبقَ في الجنوب كاملاً أكثر من 3600 جندي في حين

وأقدمت مسيرية مؤقتاً على قطع الطريق الذي يربط الشمال بالجنوب من خلال أبيي⁴⁹. وخرجت إلى العلن حركة من بني مسيرية تدعو نفسها جبهة تحرير أبيي في منتصف شهر شباط/فبراير وأعلنت عن ولادة ولاية بحر العرب الكبير، عاصمتها أبيي، ويرأسها محمد عمر الأنصاري. وأتى هذا التدبير ردّاً على تعيين الحركة الشعبية لتحرير السودان للنيو فزاد الطين بلّة. وتمكّن الجيش الشعبي لتحرير السودان/ القوات السودانية المسلحة من خلال الوحدات المتكاملة المشتركة من إعادة فتح الطريق أمام الموكب في منتصف شهر شباط/فبراير ولكن يُرجح في التوتّر أن يستمر إلى حين التوصل إلى صفقة سياسية شاملة. وحصدت المواجهات في ميرام أوائل شهر آذار/مارس 2008، حوالي 40 قتيلًا وأدت إلى سيطرة عناصر من مسيرية على معسكر للجيش الشعبي لتحرير السودان مما حدا بسالفا كير إلى التحذير من إمكانية العودة إلى الحرب⁵⁰.

والمسألة على المستوى المحلي متصلة مباشرةً بحقوق مسيرية في الرعاية. ومع أنّ المواجهات الأولى وقعت أواخر كانون الأول/ديسمبر 2007، إلا أنّ شرارة الأحداث بدأت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر عندما بدأت المشاكل بين رعاة مسيرية المسلحين المنتقلين جنوباً بقطيعهم وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان التي وعدتهم بمرور آمن ولكنها أصرت على نزع سلاحهم أولاً. ومن بين مسيرية وحزب المؤتمر الوطني عناصر يرغبون في استخدام العنف لانتزاع عملية إعادة تقاوض محتومة بشأن اتفاقية أبيي، أو حتى انهيار اتفاقية السلام الشامل. وفي الوقت نفسه، بدأ العديد من قادة مسيرية ونغوك دينكا بالعمل على المستوى المحلي لضمان السلام والوقاية دون وقوع نزاع أكبر. وكان العمل في لجنة أبيي الأمنية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات السودانية المسلحة يسير على قدم وساق وانعقد لغايته اجتماعان محلّيان بين قادة القبائل. يتعيّن على الأسرة الدولية أن تستمر في التشجيع على عقد اجتماعات من هذا النوع وأن تقتضح علناً أمر العاملين على تأجيج النزاع بما في ذلك من الترتيب لنشر المعلومات المضللة.

تمثل الأوضاع في أبيي وشمال كردوفان⁵¹ تحدياً خطيراً للشراكة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. تنتهم مسيرية حزب المؤتمر الوطني بإبرام صفقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فنقلت إلى غياب الردّ على تعيين لينو. وتعتبر مسيرية أنّ حزب المؤتمر الوطني مشلول الحركة نتيجة الانتقادات والضغط الدولية وأنه يرغب منها أن تشنّ الحرب بالنيابة عنه فلا يلوّث يديه. ولكنها تعتبر أيضاً أن عليها حماية حقوقها التاريخية في العبور والتي تتعدّى جنوب بحر العرب (نهر كير) وتعتبر أنه لا يُمكن تطبيق تقرير لجنة حدود أبيي. إذا لم تخرج الرئاسة بحلّ، قد يحاول بعض أفراد قبيلة مسيرية، بدعمهم في ذلك حزب المؤتمر الوطني على الأرجح، خلق ظروف جديدة من خلال نزاع محدود يقتضي اتفاقاً/بروتوكولاً جديداً يذهب إلى أبعد من بروتوكول أبيي. ومن غير الأكيد ما إذا كانت الشراكة بين الحركة الشعبية لتحرير

⁴⁹ المرجع نفسه.

⁵⁰ "كير يُحذر من العودة إلى الحرب"، Gurtong، 4 آذار/مارس 2008.

⁵¹ تتمتع أبيي بصفة إدارية خاصة بها في ظلّ نظام الرئاسة ولكنها موزعة جغرافياً بين ولايتي جنوب كردوفان وشمال بحر الغزال.

⁵² سنتاقش مجموعة الأزمات الدولية هذا الوضع بالتفصيل في تقرير لاحق حول جنوب كردوفان.

بمراقبة المنطقة عن كثب وبالتفاوض على إقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الشمال والجنوب. ولهذه الغاية، يجب على حزب المؤتمر الوطني والقوات السودانية المسلحة أن تبادر وعلى الفور إلى رفع الحظر على تنقلات بعثة الأمم المتحدة شمال منطقة أبيي، كما يجب على بعثة الأمم المتحدة والأسرة الدولية أن تمنح الدعم للوحدات خصوصاً في مناطق إنتاج النفط.

ج. الإحصاء

بحسب اتفاقية السلام الشامل، كان يُفترض إجراء إحصاء على مستوى الدولة في نهاية السنة الثانية من الفترة الانتقالية (تموز/يوليو 2007). وكان من شأن هذا الإحصاء أن يوفر معلومات أساسية تُستخدم لغايات التنمية وتقديم الخدمات عبر الدولة ولتحديد دوائر انتخابية والتمثيل المناسب لكل من الشمال والجنوب على المستوى الوطني (مع تحديد نسب مئوية لمشاركة السلطة "يتم التأكيد عليها أو تكييفها بحسب نتائج الإحصاء"⁵⁷)، وللتحقق من أعداد قيد الناخبين. ولهذه الأسباب، يُشكل الإحصاء وطريقة إجرائه موضوعاً شائكاً وشرطاً أساسياً مسبقاً للانتخابات.

ومن أبرز شكاوى الحركة الشعبية لتحرير السودان أن حزب المؤتمر الوطني يُماطل في الإفراج عن الأموال الضرورية لإجراء الإحصاء، مما يغذي الشكوك بأنه يسعى لتأجيل الانتخابات. هذا وجرت عرقلة الأموال المُخصصة لإجراء الإحصاء التجريبي في نيسان/أبريل 2007⁵⁸. ولكن حيث شكّل حزب المؤتمر الوطني طرفاً في اتفاق كانون الأول/ديسمبر 2007، فهو بالتالي وافق على الإفراج عن الأموال، وهو نقد الوعد على ما يبدو وقد حُدّد موعد الإحصاء بنيسان/أبريل 2008⁵⁹.

بمعزل عن معالجة مشكلة التمويل، يرتبط إحصاء ناجح بأمور عدة ومنها ترسيم الحدود والمشاكل الأمنية في جنوب كردوفان وولايتي الوحدة وجونغلي⁶⁰ وتدريب من يخضعون للإحصاء ومعالجة المشاكل اللوجستية مثل غياب الطرق المؤدية إلى العديد من المناطق وتوزيع المواد وبداية موسم الأمطار⁶¹. والأكثر إشكالية هو الإفراط في تسييس قرارات الإحصاء الفنية مما يعكس

اقتصرت جهود إعادة انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جنوب الخط على 6.9%⁵³.

ويعزاً تردد الجانبين في إعادة الانتشار لأسباب عدة أولها التشكيك في فعالية عمل الوحدات المتكاملة المشتركة سيما وأن فيالق الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات السودانية المسلحة العاملة في إطارها لم تتكامل بعد أو تعمل في ظل قيادة مشتركة وعقيدة عسكرية. كما يدعي الجيش الشعبي لتحرير السودان أن القوات السودانية المسلحة تدعم الوحدات بأفراد من الميليشيات وليس من القوات النظامية. وثانياً، كما ورد أعلاه، لا يزال الوضع الأمني هشاً على الحدود خصوصاً في ضواحي أبيي وجنوب كردوفان⁵⁴. وأخيراً، بينما ما يزال ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب عالقاً، إلا أنه يُمكن لكلا الطرفين التباحث في درجة إعادة انتشار كل منهما.

وكجزء من اتفاق 12 كانون الأول/ديسمبر 2007، وافق الطرفان على جدول زمني جديد لإعادة الانتشار. وبعد فوات الموعد النهائي الأولي المُحدّد بـ15 كانون الأول/ديسمبر جرى التمهيد إلى يوم 31 من الشهر نفسه. وعندما فات هذا الموعد بدوره، فرض مجلس الدفاع المشترك بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2008 تاريخاً نهائياً لإعادة الانتشار في 9 كانون الثاني/يناير وأقرّ نشر الوحدات المتكاملة المشتركة في مناطق إنتاج النفط⁵⁵. ونقلت التقارير عن انسحاب القوات المسلحة السودانية من ولاية الوحدة كما أفادت عن مغادرة الجيش الشعبي لتحرير السودان منطقتي جنوب كردوفان والنيل الأزرق بحلول ذلك الموعد ولكن بعد مرور أسبوع ادعى الجيش الشعبي لتحرير السودان استمرار وجود قوات للجيش جنوب الحدود وأن معظم الذين انتقلوا لم يبتعدوا أكثر من مسافة 10 إلى 20 كلم من الحدود. وزعمت القوات السودانية المسلحة بدورها أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يجب أن يتوغّل أكثر باتجاه جنوب نهر كير صوب مدينة أويل⁵⁶.

وعندما يحلّ موسم الأمطار في أواخر شهر نيسان/أبريل، يُرجح أن تتراجع قدرة القوات على التحرك - كما وتيرة المواجهات. وبالانتظار، يشكل تجدد الاقتتال في منطقة أبيي/جنوب كردوفان وولاية الوحدة واستمرار الخلاف حول إعادة الانتشار وقدرة الوحدات المتكاملة المشتركة غير الأكيدة على ضبط الأمن في مناطق إنتاج النفط، أسباباً تثير أهمية أن تقوم بعثة الأمم المتحدة

⁵⁷ اتفاقية السلام الشامل، 1. 8. 9.
⁵⁸ كما لم تُسرّ الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن حُذفت الأسئلة حول الإثنية والدين من استبيان الإحصاء على الرغم من موافقتها المزعومة على شرطها. وشكّل اللغط حول موقع الحركة الشعبية لتحرير السودان دليلاً إضافياً على مشاكل الحزب الداخلية. ويقول المسؤولون في الحركة الشعبية لتحرير السودان إن هذه الأسئلة مهمة لأنّ الإجابة عليها ستعكس وجود نسب كبيرة من غير المسلمين وغير العرب كما ستساعد قادة الجنوب على تحديد حجم دوائهم. Crisis Group interviews، تشرين الأول/أكتوبر 2007 وكانون الثاني/يناير 2008.
⁵⁹ Crisis Group interview، 20 شباط/فبراير 2008.
⁶⁰ في ولاية جونقلي، بادر الجيش الشعبي لتحرير السودان "طوعاً" إلى نزاع السلاح بعد أعمال العنف الدامية التي وقعت في الولاية عام 2006 في أثناء حملة نزاع السلاح القسرية. ويُمكن للجهود الجارية الموجهة نحو ملبيشيا مورل والتي فشلت في نزاع سلاحها على الرغم من الاتفاق بين الحكومة الجنوبية وإسماعيل كوني، أن تستحيل ضرباً من نزاع السلاح "القسري" تحت الحاكم الجديد كول مانيغ تترافق معه أعمال عنف. وأُرسلت إلى المنطقة ثلاثة فيالق من الجيش الشعبي لتحرير السودان. Crisis Group interview، شباط/فبراير 2008.
⁶¹ يُنقل عن الخبراء الفنيين اقتراحهم تأجيل الإحصاء إلى ما بعد موسم الأمطار أي إلى نهاية العام 2008 أو مطلع العام 2009، Crisis Group interviews، جوبا، كانون الثاني/يناير 2008.

⁵³ تقرير اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار (القوات السودانية المسلحة، الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعثة الأمم المتحدة) بتاريخ 20 آب/أغسطس 2007 نقلاً عن "تقرير تطبيق النّقْم" الذي صدر عن وزير العدل في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
⁵⁴ توافق الطرفان على الانسحاب إلى أيّ من ضفاف النهر. وسجّلت التقارير وقوع اشتباكات كبيرة بين قوات الدفاع الشعبية من قبلية مسيرية التي يدعمها حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ويُقال أنّ الأولى مدججة بالسلاح فيما تُدعم الصفوف الجيش بصمت. وبدأ التحرك في الجمعية التشريعية لجنوب السودان لكي تعترف رسمياً "بالحرب غير المعلنة" في المنطقة ولكن أحبط هذا المسعى من قبل العاملين في الحركة الشعبية لتحرير السودان الذين لم يشاءوا أن يُنظر إليهم وكأنهم يعودون إلى الحرب. Crisis Group interviews، جوبا، كانون الثاني/يناير 2008.
⁵⁵ ولكن تظلّ العلاقات بين الوحدات المتكاملة المشتركة وشرطة النفط من المواضيع الشائكة.
⁵⁶ "سالفاً كبير يعرب عن رفضه سحب القوات بعيداً عن حدود السودان الجنوبية"، صحيفة سودان تريبون، 21 كانون الثاني/يناير 2008.

الزمني. وبحسب اتفاقية السلام الشامل، "ستنتهي الانتخابات العامة في نهاية السنة الرابعة من الفترة الانتقالية" أي في تموز/يوليو 2009⁶⁵. وهذا آخر موعد يُمكن إجراء الانتخابات فيه من دون حاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية السلام الشامل والدستور الوطني الانتقالي مع أن اتفاقية السلام الشامل تتيح للرفقاء إجراء "دراسة جدوى" لتحديد إمكانية عقد الانتخابات في موعدها. ولكن هذا يؤدي إلى جداول زمنية ضيقة.

د. ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب

كان يُفترض أن يتم ترسيم الحدود في خلال الفترة الانتقالية الأولى أي فوراً بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني/يناير 2005 ولكن الجولة الاستطلاعية الأولى التي قامت بها اللجنة الفنية الشمالية الجنوبية لترسيم الحدود لم تجر قبل العام 2007. ويؤثر النقص في الترسيم على مختلف المواضيع الأخرى تقريباً بما فيها قدرة حكومة الوحدة الوطنية على حساب حصّة عادلة من عائدات النفط بما أن غالبية حقول النفط قائمة على طول الحدود. كما سُحِّد استنتاجات اللجنة أجزاء السودان التي سُمِّكتها المشاركة في استفتاء العام 2011.

وأخذت الحركة الشعبية لتحرير السودان على حزب المؤتمر الوطني التأخر في الترسيم نتيجة تجميد أموال اللجنة حتى اتفاق كانون الأول/ديسمبر 2007. ويُزعم بأن الأموال الآتية من صندوق تثبيت النفط قد سرّحت اليوم مما يسمح للجنة ببدء عملها الأولي. ولكن تقرير اللجنة الأول الذي كان يخولها الحصول على الضوء الأخضر من الرئاسة لبدء ترسيم الحدود لم يُرفع في شهر شباط/فبراير كما كان مُخططاً له. والسؤال المطروح هو هل سيتم ترسيم الحدود في الموعد المقرر لإجراء الإحصاء في نيسان/أبريل، وما ستكون التبعات في حال عدم ترسيمها⁶⁶. كما يُمكن أن تتعرقل مساعي الترسيم نتيجة الظرف الأمني الهش في محيط مناطق إعادة الانتشار العسكري وخصوصاً تصاعد العنف في أبيي.

وحيث سيكون لقرارات اللجنة تأثير كبير على تقاسم الثروات والسلطة، فيتوقع أن تُجابه قراراتها بالمعارضة على المستويين الوطني والمحلي. وتُشكل توعية القبائل المحلية حول تبعات الترسيم المحتملة مفتاحاً لتفادي أعمال التوتر غير الضرورية وإحادة الدعايات العدائية عن مسارها. ولا تتضمن اتفاقية السلام الشامل أحكاماً حول وجود مراقبين دوليين مع أن اللجنة كانت تتشاور مع خبراء وتطلع على خرائط في عددٍ من الدول بما فيها المملكة المتحدة وتركيا.

وبالنظر إلى أهمية ترسيم الحدود لتطبيق اتفاقية السلام الشامل، سيُرْحَب بوجود المراقبين الدوليين أو الخبراء وبانضمامهم إلى العملية. ولكن من المستبعد أن يوافق حزب المؤتمر الوطني نظراً

محاولة لجنتي الإحصاء الشمالية والجنوبية تصعيب الأمور أحدهما على الآخر. مثلاً، شددت الهيئة الشمالية على ضرورة أن يتم ترسيم الخرائط بطريقة رقمية وهذا ليس ممكن تقنياً للهيئة الجنوبية التي لا تملك سوى مسودة خرائط.

وأصرت اللجنة الشمالية على أنه يُمكن التلاعب بالخرائط غير الرقمية في حين خشي الجنوبيون أن يُستشف من هذه الإدعاءات التمهيد للإعتراض على معلومات الجنوب. وتمّ مذ ذاك التفاوض على حلّ لهذه المشكلة. ولكن مع تأزم الوضع، انعدم التواصل المباشر بين اللجنتين. وكان للجهات المانحة وغيرها من الشركاء الدوليين نفاذ محدود إلى لجنة الشمال لا بل أن بعض أفراد طاقم عمل هذه الجهات قد طردوا من البلاد لأنهم شككوا في قرارات اللجنة. وكانت لجنة الجنوب تماطل في وضع اللمسات الأخيرة على تعداد مناطق الجنوب حيث تسعى للمطالبة بأكبر عدد ممكن ولكن هذا يُصعب على الشمال الإفراج عن الأموال⁶².

أخيراً، يزداد الوضع سوءاً نتيجة تدهور الوضع في دارفور وتلاشي الأمل في التوصل إلى حلّ سياسي سريع. وتتوافق الجهات المعنية مباشرة بالإحصاء على أنه سيكون من الصعب جداً إجراء الإحصاء في الوقت الحالي في دارفور، وهي ملاحظة بدأ يثيرها بعض قادة الثوار⁶³. وعليه، يجب إما عرض خطة طوارئ لأجل دارفور خارج إطار الأحكام العادية لاتفاقية السلام الشامل – مثل تخصيص المنطقة بعدد من الدوائر أو الاكتفاء بعقد انتخابات جزئية – أو يجب إعادة هيكلة جدول الانتخابات الزمني برمته. ولا يرغب الكثيرون ممن هم في مخيمات النازحين داخلياً في دارفور أن يتم احتسابهم في تلك المخيمات خشية أن تستخدم الحكومة المعلومات لشردمة المجموعات الأثنية أو لإدامة انفصالها عن أرضها. ولا يعي أهالي دارفور وعياً كافياً جدوى الإحصاء والغاية منه. وتعرب الحركات الثورية التي يخيم الشك على دوائرها السياسية الفعلية، عن شكها في الإحصاء لأنها ترى فيه خطوة باتجاه الانتخابات التي ليست هي مستعدة لها.

ويعكس التأخر في الإحصاء وغيره من الاستعدادات مثل اعتماد قانون الانتخابات الوطني⁶⁴ تأخراً في تطبيق جدول الانتخابات

⁶² Crisis Group interviews، كانون الثاني/يناير، 2008.

⁶³ في "التقرير الظرفي حول وضع تطبيق اتفاقية السلام الشامل"، في تشرين الأول/أكتوبر 2007، قالت مفوضية الرصد والتقييم إن "الإحصاء في دارفور من المواضيع التي تحدر معالجتها". ومؤخراً أرسل صندوق الأمم المتحدة لسكان خبيراً إلى دارفور لتحديد جدوى إجراء الإحصاء.

⁶⁴ كان يُفترض إدراج اعتماد قانون الانتخابات الوطني على جدول الأعمال في شهر نيسان/أبريل، ومن ثمّ تأجل الموعد إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر. ومع أن الجلسة التشريعية انعقدت حتى منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2008 إلا أن اعتماد القانون لم يحصل. ويعود المجلس للانعقاد في شهر نيسان/أبريل مع أن الحكومة أعربت عن نيتها عقد جلسة استثنائية. ولا زال حزب المؤتمر الوطني على خلاف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان حول تفاصيل النظام الانتخابي. مثلاً، في حين تنصّ المسودة على أن 60% من الممثلين سيُنخبون لنيلهم العدد الأكبر من الأصوات، 15% بحسب مبدأ النسبية و 25% ككتلة نسائية، تريد الحركة الشعبية لتحرير السودان توزيع النسب كما يلي: 50-25-25 تبعاً. وكان حزب المؤتمر الوطني يعمل لخلق الظروف المؤاتية في دارفور وفي غيره من المناطق للنظر في فرصة نجاحه في نظام الانتخاب بحسب غالبية الأصوات. ومن المواضيع الأخرى المثارة، دور الجالية وحققها في الانتخاب، كيفية تمثيل المرأة وعدد أيام الانتخاب. كما سُجِّل نقاط خلاف حول تكوين اللجنة الانتخابية واستقلالية أعضائها.

⁶⁵ مع أن بروتوكول حزب المؤتمر الوطني حول تشارك السلطة يتحدث عن انتخابات في نهاية السنة الثالثة، إلا أن آليات التطبيق قيد بأنه يجب عقدها في نهاية السنة الرابعة.

⁶⁶ بحسب الخبراء العاملين على الإحصاء، يُمكن تكيف الأرقام بحسب الحدود المحتملة؛ ولكن يُسجّل احتمال وقوع نزاع في خلال الإحصاء إذا استمرت الحدود من دون ترسيم. Crisis Group interviews، جوبا، كانون الثاني/يناير 2008.

الواقع أن تمنع بالعدائية فلا تعود منتجة. وعليه، يتعين على الأسرة الدولية أن تأخذ على محمل الجد دورها كجهة ضامنة لاتفاقية السلام الشامل. فكما كانت اتفاقية السلام الشامل مجرد بداية لعملية السلام، يجب أن يُنظر إلى فضّ أزمة اتفاقية السلام الشامل على أنه مجرد بداية زخم جديد لعملية التطبيق.

وأدى الردّ الدولي على الأزمة مُحبطاً. فرغم تكرر دعوات الحركة الشعبية لتحرير السودان للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة لم تبرهن أي من هذه الجهات عن التزام قوي. وكما حصل في الماضي، أدى تضارب الأهداف الدولية (وحتى تضارب الأهداف في داخل الحكومة نفسها) إلى تلطيف عبارات الفلق. ويُعزى هذا جزئياً إلى الخوف من الإساءة إلى عملية سلام دارفور أو إلى مشاركة حزب المؤتمر الوطني في نشر قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة. وكانت سياسة العديد من الدول حيال السودان تقتصر إلى الاتساق والانسجام ففسمت ميزان سياستها إلى كفة حول أزمة دارفور وكفة حول اتفاقية السلام الشامل مما قوض التقدم في كلا الموضوعين.⁷⁰

ويعلق كلا الطرفين أهمية كبيرة على موقف الولايات المتحدة ولكن موافق إدارة بوش حيال السودان لم تتسجم يوماً مع ذاتها. بعد إعطاء دفع كبير للتوقيع على اتفاقية السلام الشامل، نسيت الولايات المتحدة كلياً أمر التطبيق وحوّلت أنظارها إلى دارفور حيث دأبت لإنقاذ ما تبقى من اتفاقية سلام أيار/مايو 2006. وعُيّن أندرو ناتسيوس في موقع مبعوث مؤقت في أواخر العام 2006 وكان ناشطاً في التعاطي مع مسألتي دارفور واتفاقية السلام الشامل ولكنه قدّم استقالته أواخر العام 2007 نتيجة الدعم المتلاشي لوزارة الخارجية.⁷¹ فعُيّن الرئيس بوش ريتشارد ويليامسون مبعوثاً خاصاً. ومن غير المعلوم ما سيترتب عن مقتل المسؤول في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جون غرانفيل في خرطوم في شهر كانون الثاني/يناير 2008 من نتائج على رغبة واشنطن بالالتزام بشكل أكبر في السودان.

ولكن شهد العام المنصرم تقاهماً أكبر حول دور اتفاقية السلام الشامل كحجر زاوية في بناء السلام في السودان وحول ضرورة حلّ أزمة دارفور في هذا السياق. ويجب من هذا المنطلق إتمام أمور أربعة.

1. تجديد الاهتمام الدولي في تطبيق اتفاقية السلام الشامل

بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل، تحوّل اهتمام العالم إلى دارفور. ومع التركيز على مفاوضات أبوجا (واتفاقية سلام دارفور المحبطة)، وتجديد محاولات إعادة إحياء محادثات السلام من خلال فريق الوساطة التابع للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، واستمرار الجدل لاستبدال بعثة الإتحاد الإفريقي بقوة أكثر متانة لحفظ السلام، ضعف الاهتمام أو تلاشت الطاقة في تطبيق اتفاقية السلام الشامل. مثلاً، حظي موعد 9 تموز/يوليو 2007 لإعادة

لمصلحته في إبقاء أكبر قدر ممكن من النفط وغيره من الموارد الطبيعية في الشمال بعيداً عن التوثيق التاريخي وهو يعتبر أنه سبق أن مُني بخسارة مرّة نتيجة ما صدر عن الخبراء الدوليين في تقرير لجنة حدود أبيي.

هـ. الشفافية في قطاع النفط⁶⁷

وكجزء من اتفاق كانون الأول/ديسمبر 2007، عاد حزب المؤتمر الوطني ليلتزم بإدارة "كاملة وشفافة" لقطاع النفط وبإعادة إحياء لجنة النفط الوطنية. وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان، يوم كانت عضواً في تلك الهيئة، قد شعرت بأن الشفافية قليلة في أرقام العائدات التي تتلقاها من حزب المؤتمر الوطني. وحيث كان ممنوع عنها الإطلاع على معطيات إنتاج النفط وتسويقه، لم يكن باستطاعتها أن تعرف كمية المبيع الفعلية وسعره أو حتى الرشاوى التي يتقاضاها حزب المؤتمر الوطني على الأرجح. فكان عليها أن تسلم لحسابات حزب المؤتمر الوطني وبالتالي الحصص المخصصة لحكومة الجنوب وهي مصدر دخلها الأول. وتلقت حكومة الجنوب مبالغ أكبر من أموال النفط في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2007 ولكن هذا يُعزى على الأرجح إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً.⁶⁸

منح اتفاق كانون الأول/ديسمبر حكومة الجنوب دوراً في إدارة العمليات السابقة للإنتاج، وفي غرف المراقبة ومواقع المطراف كما في المركز وفي هيئة التسويق. ووافقت الرئاسة على تطبيق هذه التغييرات ولقد انطلقت لهذه الغاية عملية التوظيف.⁶⁹ ولن يُعمل بهذه التغييرات حتى تسمح لحكومة الجنوب بأن تتأكد من أرقام إنتاج النفط وضخه وتصديره ومن حسابات العائدات. ولكن رغم التعهدات المتكررة، لا يُمكن للحركة الشعبية لتحرير السودان أن تنفذ إلى العقود أو إلى مواقع الإنتاج ولم تتعد لجنة النفط الوطنية منذ أواسط العام 2007.

IV. دور الأسرة الدولية

بالنظر إلى التشكيك في نوايا حزب المؤتمر الوطني للاحية تطبيق اتفاقية السلام الشامل، يقضي التحدي الأبرز بدفعه إلى الالتزام بجدول المواعيد الجديدة. ومع أنّ التطبيق يستمر حول جميع المواضيع باستثناء أبيي، يعطي التاريخ سبباً للحذر. ويُمكن لاستراتيجيات الحركة الشعبية لتحرير السودان في تعاطيها مع هذا

⁶⁷ أما المواضيع الأخرى التي أثارها الحركة الشعبية لتحرير السودان عندما علقت مشاركتها في الحكومة فقد تمت إما معالجتها أو تحقق تقدم بشأنها. كما ذكر أعلاه، جرت المسارعة إلى معالجة الأزمة الحكومية. وأدت الحاجة إلى مراجعة القوانين المعارضة لاتفاقية السلام الشامل والدستور الوطني الانتقالي إلى ولادة هيئة مشتركة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني للعمل على هذا الموضوع لمدة ستة أشهر. وتم إطلاق سراح العديد من السجناء السياسيين مثل مبارك الفضل وعلي محمود حسنين مع أنّ مسؤولاً رفيع المستوى في الحركة حذر من ضرورة بذل مزيد من الجهود حول هذا الموضوع. Crisis Group interview، شباط/فبراير 2008.

⁶⁸ Crisis Group interviews، كانون الثاني/يناير 2008.
⁶⁹ Crisis Group interview، خرطوم، 20 شباط/فبراير 2008.

⁷⁰ تقرير مجموعة الأزمات الدولية، استراتيجية السلام الشامل في السودان، المرجع الأنف ذكره. ولكن لعلّ غياب ردّ دولي طارئ قد ساهم في قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان العودة إلى الحكومة رغم غياب أي اتفاق بشأن أبيي.
⁷¹ Crisis Group interviews، 2007، وكانون الثاني/يناير 2008.

إذا تعذر على المفوضية أن تتحول إلى هيئة أكثر فعالية، فيتوجب تألياً على الفعاليات في هيئة خرطوم الدبلوماسية أن تستحدث مفوضية ظلّ تستطيع أن تُعد تقارير من دون الاصطدام بعقبات من الطرفين. وتُشكل بعثة الأمم المتحدة الهيئة الدولية الأخرى المسؤولة عن تطبيق اتفاقية السلام الشامل. ويتوجب عليها أن تُعدّ تقارير أكثر انتظاماً يرفعها الأمين العام كلّ شهر بدل كلّ ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمن بهدف إبقاء مقاييس التطبيق مرتبة على شاشات الرصد الدولية. وأخيراً، لا بدّ من دفع المراقبين الدوليين إلى مرافقة فرق ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

3. ضمان الأمن في بؤر التوتر

مع انسحاب القوات السودانية المسلحة من الجنوب، انتقلت بؤر النزاع بشكل كبير من تلك المناطق التي سلطت مفاوضات اتفاقية السلام الشامل الضوء عليها إلى الحدود الجديدة بين القوات السودانية المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان في أبيي وعلى طول الحدود بين الشمال والجنوب. وتمثلت أبرز المخاطر في خلال أزمة اتفاقية السلام الشامل بأن تقع حادثة تدفع بالطرفين مجدداً إلى الحرب. كما لا تزال القوات السودانية المسلحة قريبة من المناطق المتنازع عليها. وتقديماً للصدمات وللحرص على سلامة من يقيمون في المناطق المعنية، يجب على قوى بعثة الأمم المتحدة وعديدها 10.000 أن تُخطط لإقامة منطقة عازلة على طول المناطق الحدودية التي تشمل المواقع المتنازع عليها في أبيي و جنوب كوردوفان والمناطق المنتجة للنفط. ومن غير الواضح ما إذا كان باستطاعة هذه القوات أن تنتشر بصورة أحادية في بؤر التوتر هذه أو ما إذا كان يجب إعادة التفاوض حول هذه الموضوع مع الفرقاء المعنيين. إذا كانت المفاوضات ضرورية، فيجب أن تكون من أولويات بعثة الأمم المتحدة ويجب أن يتم التفاوض بشأنها على وجه السرعة في اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار التي ترأسها البعثة.

4. التخطيط لحالات الطوارئ

بالنظر إلى الرقم القياسي الذي حققه حزب المؤتمر الوطني لناحية المماثلة في تطبيق جدول الأعمال الانتخابي، يُحتمل ألا تتعدّد الانتخابات في تموز/يوليو 2009 كما هو متوقع. تحتاج الأسرة الدولية إلى بدء العمل مع حكومة الوحدة الوطنية للتفاوض بشأن خطط التعاطي مع الوضع قبل أن يتأزم. وعلى المدى القصير، لا شك بأنّ الوضع في دارفور يحول دون إجراء الإحصاء في نيسان/أبريل 2008 في هذا الجزء من الشمال. وهناك أيضاً، يجب على الأسرة الدولية أن تبدأ محادثاتها مع حكومة الوحدة الوطنية وأحزاب دارفور حول كيفية التعاطي مع هذا الاحتمال.

نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات السودانية المسلحة بقليل من الانتباه. ويجب تسليط الضوء لا بل التشجيع على أمثلة من التعاون بين الحزبين مثل قيام المؤتمر الحزبي للنساء في الجمعية الوطنية. وعندما بلغت أزمة اتفاقية السلام الشامل ذروتها، حاول أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عقد مؤتمر ولكنهم فشلوا نتيجة غياب الدعم الكافي⁷². ولا زال أمام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية درب طويل للعمل على طريق التطبيق. فإذا تعذر عليها الأمر بسبب الأزمة في كينيا، تعين إناطة الدور بمنتهى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهي شبكة من الدول المانحة التي تدعم عملية السلام التي تقودها الهيئة. وكان المنتدى قد سبق وناقش تطبيق اتفاقية السلام الشامل وعرضت إيطاليا استضافة اجتماع حول هذا الموضوع.

وفي حين أكد حزب المؤتمر الوطني بأنه لن يُشارك في أي من اجتماعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو منتدى الشركاء في خلال الأزمة⁷³، فلا يجب السماح لحزب مقاطع أن يعرقل المساعي الدولية لمعالجة التحديات التي تواجهها صفقة السلام. ويجب أن يقوم هدف اجتماع من هذا النوع على مستويات ثلاثة: تقييم وضع تطبيق اتفاقية السلام الشامل تقييماً مستقلاً، تحديد مواطن الخلل، تطوير إستراتيجية متسقة، بما فيها استخدام النفوذ السياسي لدعم التطبيق وتحقيق الاتساق والاستمرارية بين الدعم لتطبيق اتفاقية السلام الشامل والجهود بشأن دارفور.

2. الحرص على رصد عملية التطبيق رسداً فعالاً

أسست اتفاقية السلام الشامل لمفوضية الرصد والتقييم وهي هيئة مشتركة بين فعاليات دولية وحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وقد أنبسطت بها مهمة رصد تطبيق اتفاقية السلام الشامل والإشراف عليها. ولكن اتضح عجز هذه المفوضية في وجه تعنت الأحزاب وانعدام قدرتها على معاقبة الجهات المسؤولة عن العقبات. واستقال رئيسها السفير توم فراسلن من منصبه بعدما أحبطه تلكؤ الطرفين. وعيّن السفير البريطاني السابق سير ديريك خلفاً له بتاريخ 12 شباط/فبراير 2008. وعلى الرغم من نقاط ضعفها، يُمكن للمفوضية أن تؤدي مهامها بشكل أفضل وأن تكون المدقق المستمر في عملية التطبيق إذا أمكنت إعادة إحيائها. وعليها أن تبدأ بعقد الاجتماعات على مستوى المبعوثين⁷⁴ وأن ترسل باستنتاجاتها وتوصيتها إلى مجلس الأمن عن طريق تقارير شهرية يرسلها الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة إلى الأمين العام. ويجب على مفوضية الرصد والتقييم أن تكون مخزناً للمعلومات بشأن تطبيق اتفاقية السلام الشامل على أن ينسق رئيسها الالتزام الدولي ويمارس الضغوط الضرورية للمساعدة على حلّ عقبات محددة.

⁷² يدعو وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى عقد قمة طارئة حول السودان، "Xinhua"، 13 نيسان/أبريل 2007.

⁷³ قال مسؤول رفيع المستوى مقرب من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إنه يرى في موقف حزب المؤتمر الوطني نوعاً من الخداع وأنه كان ليحضر بطيب خاطر. ولكنّ حزب المؤتمر الوطني يُصرّ على تأكيد رفضه حضور مؤتمر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حول هذا الموضوع. Crisis Group interviews، تشرين الثاني/نوفمبر 2007 وشباط/فبراير 2008.

⁷⁴ وتقضي الممارسة الحالية بالانعقاد على مستوى المسؤولين السياسيين في السفارات.

V. خلاصة

وبالإجمال، خلص حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في حساباتهما إلى أنّ مكاسب استمرار الشراكة عديدة وأنه بالإمكان الاستمرار في تطوير الإستراتيجيات ضمن إطار اتفاقية السلام الشامل. ومع اقتراب موعد استحقاق الانتخابات الوطنية واستفتاء الجنوب، يُمكن لهذه الحسابات أن تختلف وأن تعرّض للخطر اتفاقية السلام الشامل التي تبشّر البلاد بولادة فجر من التغيّرات الديمقراطية. والمهمّة الأهمّ اليوم هي أن تقوم قوى السودان السياسيّة بتطوير مقاربة أكثر شفافية وتشاركية حيال الانتخابات المزمع عقدها وذلك بهدف تغليب كفة التحول السلمي. كما يتعيّن على الأسرة الدوليّة أن تُجدد التزامها فتضع تدابير ملموسة لحماية التطبيق والمضي به قدماً.

نايروبي/بروكسل، 13 آذار/مارس 2008.

لم تلد أزمة اتفاقية السلام الشامل من عدم أواخر العام 2007. فبوادرها تلوح في الأفق منذ بعض الوقت فيما لم يع أيّ من الأسرة الدوليّة وحزب المؤتمر الوطني وجودها حتى صعّدت الحركة الشعبية لتحرير السودان الموقف وعلقت مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنيّة. ومع طرد شبح الأزمة، أقله حتى الساعة، ومع التوافق على التزامات وجدول زمنيّة جديدة، لوحظ دليل ارتياح على الساحة الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة. فإذا تجددت الحرب بين الشمال والجنوب، عاد السودان سنوات لا بل عقود إلى الوراء. هذا وتؤذن التطوّرات التي وقعت مؤخراً في أبيي باحتمال العودة إلى الحرب في غياب حلّ سياسي.